المرصد السوري.. بين اتفاق الشرع-عبدي و تحديات الاعلان الدستوري المؤقت ..تغطية شاملة

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 32
الاحد
2025/03/16

No. : 7996

جرح تاريخي وحزن وطني وقومي لا يمكن نسيانه

HALABJA

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

- العراق واقليم كردستان
- الرئيس بافل مشيدا باتفاق الشرع وعبدي: هذاما كنا نطالب به منذ البداية
- المكتب السياسي:جريمة قصف حلبجة بالكيماوي كانت حقدا إزاء دورها التاريخي
- الادعاء العام:بماذا نفسر هذا الخراب والدمار الشامل الذي حل بمدن كردستان؟
- رئيس الجمهورية : حلبجة تمثل رمزاً للتضحيات والشجاعة
- تقديم المزيد من الخدمات لحلبجة
- خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار وضمان حقوق المكونات في سوريا
- الملتقى الثاني مهم جداً للتعامل مع المتغيرات الجديدة
- ستران عبدالله : الملتقى الثاني على أرضية صلبة
- رسالة بمناسبة الذكرى السنوية للانتفاضة وتحرير مدينة أربيل
- رؤيتنا حضارية للحكم ومطاليبنا ستصبح عاملاً لرفاهية المواطنين
- رئيس الجمهورية: نحترم جميع جيراننا وانتهى زمن الصراعات

- المرصد السوري: بين اتفاق الشرع-عبدي و تحديات الاعلان الدستوري المؤقت ..
- نص الاتفاق بين السلطات السورية المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية
- واشنطن ترحب وتراقب الاتفاق بين الشرع وعبدي
- المبعوث الامريكي: واشنطن تدعم حقوق الكورد وتأمينها في الدستور السوري
- أحمد محمد: قراءة لاتفاقية قسد في دمشق
- مسد: لحظة مفصلية من تاريخ سوريا
- إردوغان: الاتفاق بين السلطات السورية والكورد «سيخدم السلام»
- فورين بوليسي: ماذا يعني اتفاق قسد - الشرع لمكافحة الإرهاب في سوريا؟
- د.محمد نورالدين: قراءات تركية: واشنطن تدفع نحو «كردستان سوريا»
- حسني محلي: اتفاق الشرع وعبدي.. إردوغان مع من؟
- نص الإعلان الدستوري لسوريا 2025
- إجماع كردي على رفض «الإعلان الدستوري»: يتنافى مع تنوع سوريا
- خبراء: الإعلان الدستوري في سوريا يثير مخاوف إزاء إدارة المرحلة الانتقالية
- مجلس الأمن يطالب السلطات الانتقالية السورية بحماية الأقليات
- تركيا: مقترحنا للإدارة السورية هو إعطاء الكورد حقوقهم
- مظلوم عبدي في حوار شامل : الشعب الكردي محروم من حقوقه الأساسية
- بورد الاعلام يستضيف ندوة حول الوضع في غربي كوردستان وسوريا

الاخيرة:

- رئيس التحرير : حلبجة ومتطلبات تحويل الالم الى الامل

العدد: 7996... 16-03-2025

الرئيس بافل مشيدا باتفاق الشرع وعبدي: هذاما كنا نطالب به منذ البداية

أرحب بحرارة، بالاتفاق المبرم بين السيدين مظلوم عبدي وأحمد الشرع.

هذه الخطوة مهمة وإيجابية، باتجاه تعزيز التعايش والعمل المشترك في سوريا الجديدة.

كما تعتبر الخيار الأصوب، الذي يجلب الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما طالبنا به منذ البداية وسعينا من أجله.

نأمل أن تكون هذه الخطوة، التي تضمن حقوق شعبنا في غربي كوردستان وسائر المكونات، بداية جديدة لبناء دولة ديمقراطية تحظى بقبول الشعب، ويكون الدستور أساسا للعمل والشراكة فيها.

سأبقى دوما داعما ومساندا لجهود أخي العزيز مظلوم عبدي، في سبيل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

١١-٣-٢٠٢٥

لطيف نيرويي: الرئيس بافل له دور كبير في كسب الدعم الدولي لغربي كوردستان

هذا ويسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني باستمرار الى ترسيخ السلام، سواء في الاقليم أم الأجزاء الأخرى من كوردستان وحتى المنطقة بشكل عام، وكانت له مبادرات وأدوار كبيرة بهذا الصدد، ولاسيما في شمالي وغربي كوردستان، ويؤكد عضو في المجلس القيادي أن الاتحاد الوطني كان داعما لغربي كوردستان في الحرب والسلم.

وقال لطيف نيرويي عضو المجلس القيادي مسؤول بورد الاعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «منذ سقوط نظام الأسد، بعث السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بأربع رسائل الى الكورد في غربي كوردستان، آخرها كانت أمس، بعد توقيع الاتفاق بين قائد قوات (قسد) مظلوم عبدي ورئيس السلطة الانتقالية في سوريا أحمد الشرع».

وأضاف لطيف نيرويي: «إحدى القوى التي كان لها دور كبير في كسب الدعم الدولي لروجافا، هي الاتحاد الوطني الكوردستاني، وخاصة الرئيس بافل جلال طالباني الذي بذل مساعي كبيرة من أجل التوصل الى هذا الاتفاق، والذي يعد مكسبا كبيرا لشعب كوردستان وترسيخ الاستقرار والتعايش وبناء سوريا الجديدة».

في خندق الوطنية وترسيخ السلام

وأوضح مسؤول بورد الاعلام قائلا: «نعتز كالاتحاد الوطني الكوردستاني، بكوننا في خندق الوطنية وترسيخ السلام، فهذا الاتفاق له أهمية كبيرة لاقليم كوردستان أيضا، حيث سيساهم في عودة النازحين وفتح المعابر الحدودية وتنشيط الحركة التجارية، وهذا ما يصب في مصلحة الجانبين»، مؤكدا ان «الاستقرار الأمني والسياسي والإداري في سوريا ستكون له انعكاسات إيجابية على الاقليم، وفي الوقت نفسه سيكون له تأثير إيجابي في عملية السلام في تركيا وشمالي كوردستان، حيث عمل الاتحاد الوطني لذلك أيضا منذ تسعينيات القرن الماضي، ويعتبر الرئيس مام جلال مهندس عملية السلام في شمالي كوردستان».

وقال عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني: «الموقف الواضح والصريح للرئيس بافل حول القضية الكوردية في غربي وشمالي كوردستان، هو امتداد لنهج الرئيس مام جلال، الذي كان يرى دوما أن السبيل الوحيد لحل المشكلات هو الاحتكام الى طاولة الحوار وترسيخ السلام، وفي اقليم كوردستان أيضا، أبواب الاتحاد الوطني مفتوحة دوما للحوار مع القوى والأطراف السياسية كافة للوصول الى حلول للمشكلات».

جريمة قصف حلبجة بالكيماوي كانت حقدا إزاء دورها التاريخي

بيان المكتب السياسي في الذكرى الـ 37 لقصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية

نستذكر اليوم بحزن بالغ، الذكرى الـ ٣٧ للجريمة المروعة ضد شعبنا، التي ارتكبت في مدينة حلبجة، من قبل قوات النظام البعثي البائد، ضد المدنيين الأبرياء في المدينة.

تلك الجريمة التي اقترفها الشوفينيون البعثيون ضد هذه المدينة، كانت حقدا إزاء الدور التاريخي لحلبجة، حيث كان لها دور تاريخي في الحركة الثقافية المدنية والسياسية واهلها كانوا حملة الفكر النير والتقدمي للكورديتي، كما كانوا دوما روادا في انتفاضات وثورات شعبنا، ولاسيما أنه في الثورة الجديدة لشعبنا، انطلقت أولى المفارز في هذه المنطقة من حلبجة وشارزور، وحملوا سلاح العز ضد ذلك النظام، وأشعلوا لهيب الثورة.

ومثلما بذل الاتحاد الوطني الكوردستاني مساعي كبيرة بعد الانتفاضة، وفيما بعد عن طريق حكومة اقليم كوردستان، لإعادة الاعمار وتقديم الخدمات لحلبجة وأهلها، ففي الوقت الحالي أيضا، وبعد جعل حلبجة المحافظة الرابعة في كوردستان رسميا، من قبل برلمان وحكومة الاقليم، يواصل النضال بفاعلية أكبر، من اجل اندمال الجروح وتعويض المتضررين من جريمة الابادة الجماعية في هذه المدينة.

وفي هذه الذكرى الأليمة، نجدد التأكيد على أن قيادة الاتحاد الوطني، ومن خلال كتلته في مجلس النواب العراقي وفريق إدارة حلبجة والحكومة الاتحادية، يواصلون جهودهم لكي تتم القراءة الثانية والتصويت على مشروع قانون استحداث محافظة حلبجة كالمحافظة الـ١٩ في العراق، وتأمين جميع استحقاقاتها وحقوقها وفق القوانين والمبادئ الدستورية.

جريمة القصف الكيماوي لحلبجة جرح غير قابل للنسيان.

تحية الى أرواح شهداء القصف الكيماوي في حلبجة وجميع شهداء جرائم الإبادة الجماعية لشعبنا.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

١٦-٣-٢٠٢٥

بماذا نفسر هذا الخراب والدمار الشامل الذي حل بمدن اقليم كردستان؟

نص مرافعة المدعي العام في الجلسة الأولى لمحاكمة المتهمين في قضية فاجعة حلبجة

بدأت المحكمة الجنائية العراقية العليا، يوم الاحد ٢٠٠٨/١٢/٢١، الجلسة الاولى من محاكمة المتهمين في قصف مدينة حلبجة الشهيدة بالاسلحة الكيمياوية عام ١٩٨٨. وترأس الجلسة القاضي محمد عريبي الخليفة بحضور جميع المتهمين.

والمتهمون في جريمة قصف مدينة حلبجة هم كل من: علي حسن المجيد الملقب بعلي كيمياوي مواليد ١٩٤٤، فريق ركن في الجيش العراقي السابق عضو القيادة القطرية المنحلة، عضو مجلس قيادة الثورة المنحل، وسلطان هاشم احمد، مواليد ١٩٤٥، وزير دفاع، صابر عبدالعزيز حسين الدوري مواليد ١٩٤٩، محافظ بغداد، فرحان مطلك صالح الجبوري، مواليد ١٩٤٧، لواء ركن متقاعد، طارق رمضان بكر العزاوي، مقدم طيار متقاعد. ومن ثم استمعت المحكمة الى مرافعة المدعي العام منقذ آل فرعون الذي اوضح فيها تفاصيل الجريمة التي ارتكبت بحق المدنيين في مدينة حلبجة عام ١٩٨٨:

بسم الله الرحمن الرحيم

(وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا اولى الابصار) صدق الله العظيم

السيد الرئيس

السادة الاعضاء المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نعم انهم يخربون بيوتهم بأيديهم، والا بماذا نفسر هذا الخراب والدمار الشامل الذي حل بمدننا في اقليم كردستان.

ألم يكن من صنع الزمرة الحاكمة آنذاك؟ ثم تحت اي غطاء قانوني او شرعي او انساني ترتكب مثل هذه الكوارث؟

وواحدة من ضحايا ذاك التصرف الهمجي (حلبجة الشهيدة) وهي فعلا تصدق عليها هذه التسمية واستحقت لقب الشهادة بهذا الكم الهائل من الشهداء ضحايا القصف الكيمياوي وهدم لمئات الدور بعمليات عسكرية منظمة ولأيام متتالية.

وعلى خلفية هذا الدمار فان قضية حلبجة تناولتها وسائل الاعلام والقنوات الفضائية وتحدث باخبارها الركبان واخذت مساحة اعلامية واسعة جدا.

وتوافد على أرضها التي تشبعت سموما بالضربات الكيمياوية وفد يحصي الضحايا وذاك يحصي عدد البيوت المهدمة وآخر يأخذ عينة من ترابها ومصور يصور فلما عن كوارث حلبجة، جثث متفحمة وحيوانات وطيور نافقة وتطول القائمة وهكذا اصبحت هذه المدينة التي وصفها أحد الصحفيين بانها تلك المدينة التي تقع في ذلك الممر الضيق في شمالنا الحبيب مدينة وادعة بأهلها وموقعها الجبلي الجميل اصبحت قبلة يحج اليها الكثير من المختصين اطباء وباحثين وقد شكل هذا التوافد فضيحة مخزية للنظام البائد.

هؤلاء الناس دفعهم شعور الانسانية ولكن ألم يكن من باب أولى ان تدخل الرحمة في قلوب الحاكمين بل ان تكون عنايتهم بالمحكومين بأعلى درجاتها في الوقت الذي اصبح فيه القادة في العالم يتسابقون وكأن هناك منافسة محتدمة بينهم حول موضوعة من يستطيع ان يقدم او يوفر رخاء وأمنا اكثر من غيره حتى تنوعت اشكال الرخاء في العالم، عيش كريم ومواطن ينام ويصحو ويجد مجال العمل ميسورا لا يقلقه مصير مجهول ولا يفكر كيف يعيش غده، وهكذا فان هذا العالم القرية كفل من خلال مدوناته الدستورية حق العيش الكريم وحق الرأي وقبول الآخر وحفظ آدمية الانسان حتى اصبحت تلك من الملسمات التي يمارسها الانسان فوق ثرى وطنه ولم تكن بعيدة المنال او انها احلام تداعب خيال الشعوب.

وكم من تشريعات وطنية ودولية اصبحت ترسخ هذه المفاهيم بل اصبح الخروج عليها همجية وخرقا لحقوق الانسان الاساسية المثبتة في المواثيق الدولية واصبح تنفيذها من الرغائب ولم يكن نابعا من خوف او عقوبة او توجيه لوم من أحد، بل انها طقوس نابعة من اعمال القائمين عليها ولكن في بلدنا وللاسف فان تلك المعادلة قلبت واصبح ديدن الحاكمين هو تحويل البلد الى (طرائق قددا) انصبت احلامهم على تحقيق كوارث ثلاث (تجويع وتجهيل وتدمير).

وبشتى الوسائل ولا اراني مبالغا في ذلك فهذا قول المتهم علي حسن المجيد الذي جاء على لسان اكثر من شاهد، اسوقه اليكم ايها السادة، وهو يتحدث الى وفد من اهالي حلبجة بعد حصول الكارثة الكيمياوية حيث كان من المقرر ان يقابلهم المعدوم صدام، بعد ان رفض، تمت مقابلتهم من قبل المتهم علي حسن المجيد وبدل ان يعزيهم فانه توعدهم وقال (ان حلبجة قذرة ويجب ان تزال تربتها وتلقى في البحر لبخاستها حيث بلغت الخيانة بهم ان يقولوا يسقط صدام)، لكن اردف قائلا (كنا نتصور عدم بقاء حي فيه، انسانا او حيوانا ونباتا)، ثم ختم حديثه (اني ضربت حلبجة بالاسلحة الكيمياوية وانتم تستحقون اكثر من ذلك).

وهكذا توالت الرزايا على المنطقة، فبالامس ارتكبت كارثة الانفال وامتدت في تاريخها حتى تداخلت مع مذبحة حلبجة وقبلها ارتكبت ازالة حي كامل من الوجود اسمه حي (كاني عاشقان) وهي حي حلبجي وقبلها وبعدها ما يعز على الحصر ويحار المرء حقيقة في تفسير ذلك ولمصلحة من يشرذم الوطن، ولا عجب في ذلك فان النظام كان يعطي ولا عجب في ذلك فان النظام كان يعطي لمنفذي هذه الجرائم وهذا الخراب عنوانا براقا بانه خزين نضالي والعمل به ثواب رباني.

وهكذا يفسر العوج بانه هو الاستقامة والاستقامة هي العوج.

ربي ما هذه الطوارئ؟ ما هذه النوازل؟ ما هذه الزلازل؟ ما هذه البلاوي التي حلت ببلدي العزيز؟

السادة القضاة...

بعد هذه التوطئة لابد لنا من ذكر التسلسل التاريخي لجريمة حلبجة، ففي يوم ١٣ و١٩٨٨/٣/١٤ اصطنعت القوات العراقية تراجعا امام القوات الايرانية الى قضاء سيد صادق ومهدت بهذا الانسحاب المتكتك للقوات الايرانية باحتلال ضواحي المدينة ولم تستعمل القوات العراقية قوتها الجوية الضاربة لضرب مواقع العدو (وهذا هو شعور الحلبجيين قاطبة) ولكن بدلا من هذا فانها صبت النار صبا على الاحياء السكنية صبيحة ١٩٨٨/٣/١٦ بقذائف تصم الآذان من اصواتها المرعبة ومن قوة تدميرها وكان لهذا القصف هدف شيطاني ثنائي الغرض، غرضه الاول هو تدمير اكبر عدد ممكن من المنازل على رؤوس ساكنيهم وغرضه الثاني فان هذا القصف سيلجئ السكان للدخول الى الملاجئ بحيث يعطي هذا اللجوء للعمل اللاحق بعدا نضاليا كما اسموه من خلال قوة تأثير الضربة الكيمياوية المبتدئة عصر يوم ١٩٨٨/٣/١٦ حيث اعطت الضربة الكيمياوية اثناء الدخول الى الملاجئ حصيلة يطمح النظام لتحقيقها وهو خنق المجاميع اللاجئة الى الملاجئ بالغازات السامة التي قذفتها الطائرات العراقية ولاسيما ان من طبيعة هذه الغازات انها تنتشر ببطء وتترسب الى الاسفل ويزداد ترسبها في الملاجئ بحكم طبيعة الملجأ المنخفضة.

وبما يؤيد ذلك ما رواه الشهود والمشتكون عن مشاهداتهم من استشهاد مجاميع كبيرة جدا خنقا بالكيمياوي داخل الملاجئ.

ومثلما امتلأت الشوارع والازقة ايضا بالجثث المتفحمة وآلاف المصابين بضيق التنفس وذرف الدموع وفقدان البصر وتكرر هجمات الطائرات هذه بالاسلحة الكيمياوية حيث اصبح هجوما واسع النطاق وتكرر بشكل منهجي طوال ذاك اليوم والايام اللاحقة واصبح الوضع مرعبا كما يروي الشهود ولعمري ان هذا المشهد هو تنفيذ لمقولة المعدوم الاول صدام، حينما امر بالاستفادة من الانتاج الحالي للعوامل الكيمياوية وتكديسها للحصول على ضربة واسعة عند الحاجة الضرورية وبذل الجهود الممكنة للتوصل الى تصنيع

العوامل السامة بكميات كبيرة وبأسرع ما يمكن لاستخدامها كعنصر ردع مباغت باتجاه تحشدات العدو وتجمعاته المدنية، (رقم الوثيقة ٢٧٠٤ في ١١/١).

السيد الرئيس، السادة الاعضاء...

امام هذا الموت الجماعي للسكان في الشوارع وتكديس الجثث في الملاجئ وعندما اصبح الموت يسجل ارقاما فلكية بالنسبة الى عدد السكان بالعالم، وعندما اصبح الموت يسجل ارقاما فلكية فان الذين كتب لهم خالقهم السلامة من هذه المذبحة او قبل هذه الابادة فانهم غادروا المدينة باتجاه قرية عنب او عبابيلي او سيروان ولكنهم لم يستطيعوا التحرك الى تلك المناطق لكون الجثث قد سدت الطرقات واعاقت حركة السياسات والجرارات، بل قل ان السيارات كانت تسير على الجثث احيانا ومن وصل منهم الى هناك خصوصا الى قرية عنب او عبابيلي او قرية جليلة فانهم لم يستطيعوا التقدم الى أبعد من ذلك لان الجسر الذي يربط المنطقة بمحافظة السليمانية وهو جسر زلم، كان مقطوعا، اضافة الى متابعة الطائرات للمجاميع الهاربة وقصفها بالكيمياوي بحيث اصبح مثل المجاميع الهاربة كمثل المستجير بالرمضاء من النار وهذا مع العرض ان ضرب المجاميع الهاربة هو عنصر من عناصر اثبات جريمة الابادة الجماعية.

وكثير من الناجين من الضربة الكيمياوية قد وصفوا هذا المشهد بانه اشبه بيوم الحشر.

هذا وبعد ان امتلأت الشوارع والازقة بالاجساد المتفحمة تناخى الشبان لعملية الدفن الجماعية وانبرى حوالي (٣٠٠) شاب لعملية الدفن في مقبرة (شهيدان) وفي اماكن اخرى ولكثرتها قامت القوات الايرانية المتواجدة واستخدمت الجرافات والحفارات بحفر حفرة عميقة تم دفن الجثث فيها.

ويروي أحد الشهود انه اثناء الدفن قدمت سيارة تحمل (٣٠) جثة دفعة واحدة، مما سبب اعياء لدى الدفانين ومن المشاهد الحزينة ايها السادة امرأة متفحمة الجسد تحتضن اولادها الاربعة المتفحمة اجسادهم ايضا، عيونهم مفتوحة تنظر الى بارئها وكأنها تناجي (ربنا ما الذنب الذي اقترفناه حتى نموت هكذا ميتة تأكل لحومنا الغربان والضواري)، وكان جواب الرحمان الآية التي ابتدأنا بها ولأنها دعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب [وظنوا انهم مانعتهم حصونهم...].

فتدحرج الطغيان الى اسفل الوديان ولو بعد حين لانه يمهل ولا يهمل.

السيد الرئيس، السادة الافاضل...

من الثابت ان المحكمة ستطلع على هذا الخزين المعلوماتي لقضية حلبجة التي بلغت صفحاتها (٣٥٣٠) صفحة وتقدم (٤٣٨) شاهدا ومشتكيا للادلاء بأقوالهم اضافة للادلة الوثائقية ولاشك ان كل ذلك الخزين المعلوماتي يقف عاجزا عن اعطاء الوصف الدقيق لمأساة حلبجة التي عاش الجميع مناخاتها المؤلمة وكان الناس في حالة ذهول، كل يريد ان ينجو بنفسه ولهذا فان ما دوّن هو غيض من فيض الجرائم التي ارتكبت بحق هذه المدينة والناجون مازالوا يتذكرون الطائرات التي كانت تصب فوق رؤوسهم حمما وهي تحمل علم بلادهم، وقد اصبحت مسألة السلاح الكيمياوي ليست من قصص الخيال او كلاما يساق على عواهنه بل انه

ثابت على لسان المسؤولين ومنها ما سلف ذكره عن المتهم علي حسن المجيد وكذلك تصريحات مسجلة على الاشرطة لبعض القادة والكتب المرسلة من المتهم فرحان مطلك الجبوري الى رئاسة الاستخبارات يعلمهم فيها ثمار الضربة الكيمياوية وكم قتلت من المدنيين الذين بلغ على لسانه (٤) آلاف قتيل اضافة الى ضبط اجزاء من القنابل الكيمياوية داخل البيوت والطرقات مما اضطر الساكنين الى عمل صبات كونكريتية اتقاء لشر تسريباتها الكيمياوية.

السيد الرئيس...

لاشك اننا اعطينا وصفا لايصل مهما بلغ في دقته الى تصوير الكارثة لان الحديث غير الواقع ولم تنته معاناة الناس عند هذا الحد بل بدأت صفحة جديدة من رحلة العذاب وهي ان الذين وقعوا في ايدي القوات العسكرية من العائدين بعد هروبهم الى دول الجوار، نقل قسم منهم نقلا قسريا الى الصحاري حتى بلغ بهم المآل الى نقرة السلمان وهناك التقى الجمعان المقهوران، جمع الحلبجيين وجمع المؤنفلين، حيث ان المؤنفلين سبقوهم الى هذا المكان الذي ما فيه يدل على القسوة والغلظة، قاعات السجن الرهيبة، طبيعة البناء، طبيعة السجانين وهناك مورست معهم الاساليب من تفريق العوائل واخضاعهم لظروف معيشية غاية في الحرمان اضافة الى الضرب الذي لا رحمة فيه على ايدي جلاوزة النظام وحرموهم مما يكفي عودهم من الغذاء وانتشرت الامراض المعدية مثل الكوليرا وغيرها من الامراض ومات الكثير من الاطفال والنساء والحوامل ومن يتوفاه الله فان نصيبه السحل خارج قاعة السجن.وربما يتحرك ضمير بعض السجانين، ربما، فيقومون بالدفن ووضع طبقة خفيفة من التراب على الجثة وتصبح الجثة طعما للكلاب والقطط السمان التي ازدادت شحومها من اكل الجثث لان نبشها اصبح سهلا ميسورا، ناهيك عن الدفن فانه يتم من دون المراسيم المعروفة وبالتأكيد فان السجانين غلاظ القلوب قد نسوا تعاليم دينهم الحنيف.

اما القسم الآخر من العائدين الذي وقع في ايدي جلاوزة النظام، فقد تم تجميعهم وارسالهم الى ما يسمى المجمعات السكنية التي تحمل اسما فقط، فهي مجمعات التجميع والتجويع والتجهيل فعلا، لانها لا تختلف عن مثيلتها نقرة السلمان مثل مجمع سيروان ومجمع عنب ومجمع باينجان.

وبعد صدور العفو في الشهر التاسع من عام ١٩٨٨ فوجئ الحلبجيون بما لا يختلف في قساوته عن الاجراءات التعسفية السابقة حيث حرموا من الرجوع الى وظائفهم ومنعوا من العمل وارسال اولادهم الى المدارس بل طال العقاب حتى من يؤجر دارا للحلبجيين في مدينة اخرى.

ختاما، ومن اجل ان يحيط ذراع العدالة برقبة كل من فعل او شارك او حرض او أمر أو ساعد على ارتكاب هذه المجزرة، نطلب الاستماع لاقوال المشتكين والشهود والاطلاع على الادلة الوثائقية.

والختام الدعاء (ربنا لاتزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا، انك انت الوهاب).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس الجمهورية : حلبجة تمثل رمزًا للتضحيات والشجاعة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد، ٩ آذار ٢٠٢٥ في قصر بغداد، وفدا من مدينة حلبجة يضم عددا من الشخصيات الحكومية والبرلمانية ورجال الدين.

وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع الإدارية والاقتصادية والعمرانية في مدينة حلبجة، والمشاكل والتحديات التي تواجهها واحتياجات المواطنين الضرورية.

وأكد السيد رئيس الجمهورية أن حلبجة تمثل رمزًا للتضحيات والشجاعة، مبينا أن استهدافها بالسلاح الكيماوي من قبل النظام البائد يُعد جريمة بشعة ضد الإنسانية، مشددا على ضرورة تعويض المدينة عن الأضرار التي لحقت بها جراء سياسات النظام البائد، والاهتمام بالجوانب الخدمية والاقتصادية والعمرانية.

كما أكد فخامة الرئيس ضرورة الوفاء لدماء الشهداء والعمل على تحقيق تطلعات أهالي المدينة، مشيرا إلى أن مدينة حلبجة كان لها دور في الانتفاضات والثورات ضد الأنظمة الدكتاتورية، إضافة إلى مكانتها التجارية والثقافية والفكرية، وما تمتلكها من ثروات زراعية.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية بذل المزيد من الجهود لتشجيع حركة الاستثمارات لتنفيذ المشاريع الحيوية والاستراتيجية، مشيدا بالمراكز الأكاديمية والعلمية وخاصة جامعة حلبجة ودورها في تعزيز المسيرة التعليمية في البلاد.

واستمع السيد رئيس الجمهورية، إلى مطالب الوفد التي تضمنت إدراج مشروع قانون تحويل مدينة حلبجة إلى محافظة ضمن جلسات مجلس النواب للتصويت على المشروع.

وأعرب الوفد عن شكره للسيد رئيس الجمهورية، لدعمه واهتمامه بمطالبهم، وتأكيده على أهمية خدمة المواطنين وإعادة إعمار مدينة حلبجة وتطوير أحوالها الاقتصادية، كما وجه الوفد دعوة لفخامته لزيارة المدينة والاطلاع على أوضاع السكان وأهم احتياجاتها.

جسر يربطها بكرميان..

تقديم المزيد من الخدمات لحلبجة

جرت صباح السبت، ١٥ آذار ٢٠٢٥، مراسم خاصة، باعلان مشروع جسر في محافظة حلبجة، حيث قام قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، بحضور دانا عبدالكريم، وزير الإعمار والإسكان، بوضع الحجر الأساس لمشروع جسر (ممر سيد محمد) في محافظة حلبجة.

بدأت مراسم الإعلان عن المشروع بالوقوف دقيقة صمت على ارواح الشهداء، ثم القى دانا عبد الكريم، وزير الإعمار والإسكان، كلمة قال فيها: «غدا تحل الذكرى السنوية لقصف حلبجة بالأسلحة الكيمياوية، ومن هنا ننحني إجلالا واحتراما لأرواح الشهداء، وأتمنى ان نقدم المزيد من الخدمات لأبناء هذه المدينة المضحية».

وأضاف: «يأتي المشروع تلبية لمطالب اهالي حلبجة وبتنفيذه سيفتح طريقا جديدا امام المواطنين، ونأمل أن نتمكن، رغم الظروف المالية الحالية، من تقديم المزيد من الخدمات لحلبجة».

مشروع جسر ممر سيد محمد يربط محافظة حلبجة وناحية سيروان مع ناحية بمو ومناطق تاوكوزي وإدارة كرميان ومنها مدينة كلار ومناطق وسط وجنوب العراق، ويقام الجسر على نهر سيروان بتكلفة تتجاوز ٢٦ مليار دينار ويبلغ طول الجسر ٦٩٠ مترا ومن المتوقع ان يستغرق انجاز المشروع ٩٠٠ يوم.

وفي إطار زيارته الى محافظة حلبجة، تفقد قوباد طالباني مشروع سايلو حلبجة واستفسر عن كيفية سير الأعمال في المشروع، الذي يعد أحد المشاريع الستراتيجية في المنطقة، وتم وضع الحجر الأساس له العام الماضي ومن المقرر إكماله خلال سنتين.

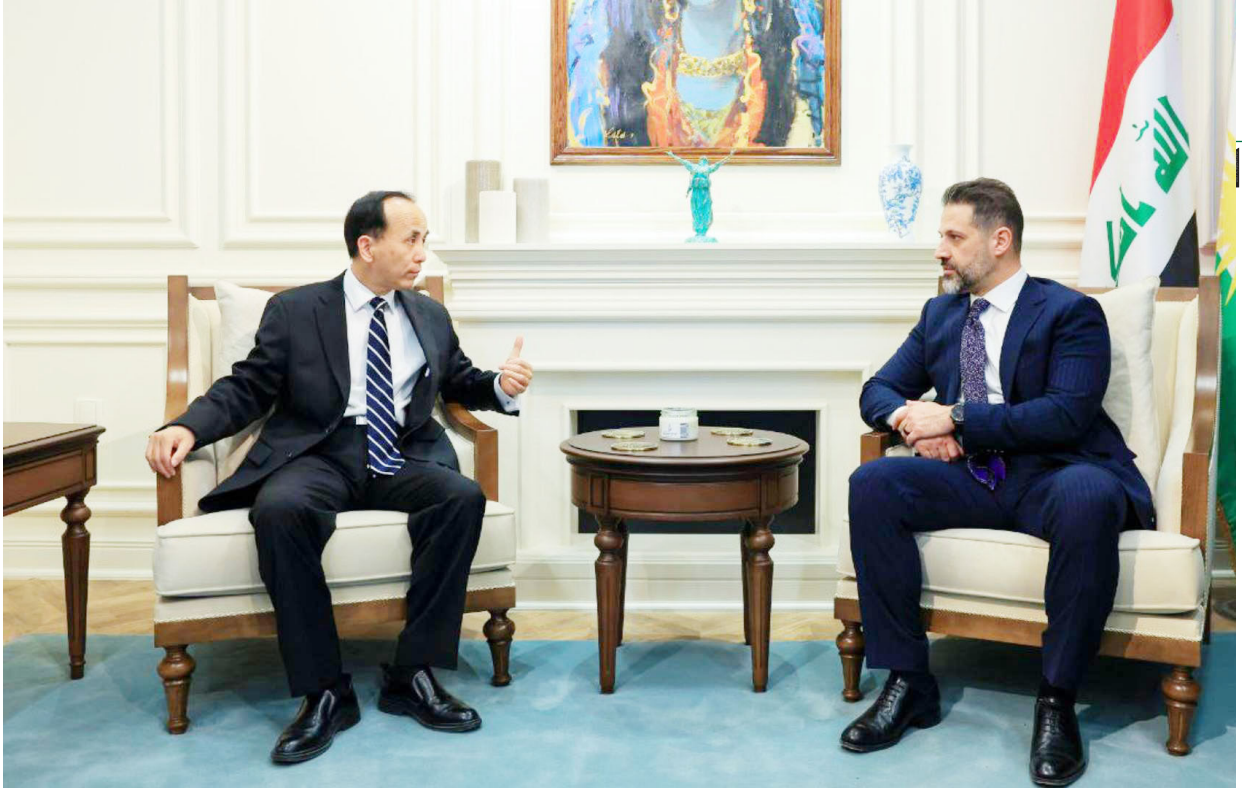

خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار وضمان حقوق المكونات في سوريا

استقبل قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، القنصل العام الصيني في إقليم كوردستان، ليو جيون، حيث ناقشا سبل تعزيز العلاقات الثنائية بالإضافة إلى عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

في بداية الاجتماع، الذي عقد الأربعاء (٢٠٢٥/٣/١٢) في اربيل، "تم التباحث حول الوضع في سوريا والاتفاق الاخير بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية المؤقتة".

واعتبر قوباد طالباني هذا الاتفاق «خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار وضمان حقوق الكورد والمكونات الأخرى في سوريا»، معربًا عن "امله في ان يكون هذا الاتفاق بداية لحل الخلافات بين الاطراف السورية من خلال الحوار والتفاهم المتبادل".

وفي جانب آخر من الاجتماع، تمت "مناقشة عملية التنمية، وخاصة التنمية الإقليمية في اقليم كوردستان".

وأكد نائب رئيس مجلس وزراء الاقليم ان "الهدف هو تحقيق تنمية متوازنة تشمل جميع المدن والمناطق في كوردستان في مختلف المجالات"، ودعا الصين، التي تمتلك تجربة واسعة وناجحة في هذا المجال، الى دعم اقليم كوردستان.

وخلال الاجتماع اشار القنصل العام الصيني الى "تطوير الكفاءات في إقليم كوردستان"، واعلن ان "اكثر من ٥٠٠ مواطن من الإقليم استفادوا من برامج تطوير الكفاءات التي ترعاها الصين"، مؤكدا "استمرار الدورات التدريبية في هذا المجال في المستقبل".

من جانبه اعرب قوباد طالباني عن "شكره للحكومة الصينية والقنصل العام الصيني على دعمهم"، واعلن «ان الاستمرار في برامج تطوير الكفاءات سيكون له تأثير إيجابي على تعزيز العلاقات بين إقليم كوردستان والصين».

وفي محور آخر من الاجتماع ناقش الجانبان سبل تحسين إدارة الموارد المائية في إقليم كوردستان، حيث تم التأكيد على «ضرورة التعاون المشترك والاستفادة من التجربة الصينية في هذا المجال».

رسالة بمناسبة الذكرى السنوية للانتفاضة وتحرير مدينة أربيل

الى جماهير أربيل المناضلة والمكافحة

«بمناسبة الذكرى السنوية للانتفاضة وتحرير العاصمة اربيل القلعة والمنارة، أتقدم إليكم جميعا بأحر التهاني، واتمنى ان يكون هذا اليوم التاريخي محطة مهمة لتعزيز وحدة الصف الكوردي، وتحقيق تطلعاتنا واهدافنا غير المنجزة، وتأمين حياة كريمة لشعبنا.

قبل ٣٤ عاما، اوصت الجبهة الكوردستانية وبفخر واعتزاز مهمة اشراف تحرير اربيل على عاتقنا، حيث انطلقت الانتفاضة بشعار (من ابو ريناس إلى خلايا بروسك، نحن قريبون منكم ابدأوا العمل) وانضم إليها اهل المدينة، الخلايا المسلحة، والتنظيمات السرية، وتمكنّا في وقت قصير من تطهير مدينتنا من النظام البعثي، لنعلن انتصارنا امام قلعة أربيل الشامخة.

يا مناضلي اربيل

كانت اربيل على مر التاريخ، دوما ساحة للصراعات، وسجّل أبناؤها البطولات والتضحيات في مواجهة الأعداء، وأثبتوا شجاعتهم وولاءهم. لذا فانه من واجبنا جميعا، ان نخدم هذه المدينة واهاليها بإخلاص وتفان، وان نجعل من اربيل رمزا للتعايش والخدمات دون تمييز. لا ينبغي ان ننسى ابدا ان اهالي اربيل معروفون بكرم الضيافة، والوفاء، والمواقف المشرفة.

مرة اخرى، اهنئ بهذه المناسبة البيشمركة الأبطال، وعوائل الشهداء الكرام، والسجناء السياسيين، والجرحى، وجميع اهالي اربيل، وانحني تقديرا وإجلالا لشهداء الانتفاضة».

كوسرت رسول علي

٢٠٢٥/٣/١٠

رؤيتنا حضارية للحكم ومطالبنا ستصبح عاملاً لرفاهية المواطنين

اكد درباز كوسرت رسول عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٥/٣/١٢ ان الحوارات بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكوردستاني لتشكيل الحكومة الجديدة تسير بشكل جيد.

وقال درباز كوسرت رسول خلال تصريح تابعه PUKMEDIA: ان الحوارات بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني وبعد اعلان نتائج وتسير بشكل جيد وحققت نتائج كبيرة ولكنها تحتاج الى وقت.

واضاف: نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني منذ بداية الحوارات اكدنا باننا نريد ان نكون شركاء حقيقيين ولانريد ان نكون مشاركين، وفي السابق عندما كنا شركاء حقيقيين تمكنا من تحقيق مكاسب كبيرة.

واوضح درباز كوسرت رسول: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يريد تشكيل حكومة اقليم كوردستان باسرع وقت، لكن المنطقة تمر بمرحلة حساسة ونحتاج الى حكومة قوية تواجه التحديات التي قد تواجهها في المستقبل.

واوضح: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني لن يدخر وسعاً في خدمة المواطنين، وان مطالبنا لتشكيل الحكومة الجديدة ستصبح عاملاً لرفاهية المواطنين، رؤيتنا للحكم هي رؤية حضارية، نريد ان تكون الحكومة ومؤسساتها ملكاً للشعب وفي خدمة المواطنين، نريد ان يكون المواطنين احراراً فيما يفعلون وكيف يسيرون شؤونهم اليومية، لانريد ان يفرض احد نفسه على المواطنين ويصادر اموالهم ومنازلهم والحكم الذي ندعو اليه نحن هو حكم ديمقراطي حضاري.

الملتقى الثاني مهم جداً للتعامل مع المتغيرات الجديدة

بدأت، الخميس، اعمال المؤتمر التحضيري السادس للملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكوردستاني في محافظة حلبجة.

في بداية المؤتمر القى محمد حمه سعيد عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني كلمة تابعها PUKMEDIA، قال فيها: ان المؤتمر سيناقش الهكيل التنظيمي والسياسة المقبلة للاتحاد الوطني وعلاقاته في المنطقة بالاضافة الى دور النساء والشباب داخل صفوف الاتحاد الوطني الكوردستاني والعديد من الامور المهمة الاخرى.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني سينفذ جميع الوعود التي قطعها للمواطنين وسنواصل النضال لخدمة المواطنين في اقليم كوردستان.

وقال: الاتحاد الوطني الكوردستاني يولي اهتماماً كبيرا بمنطقة شارزور التي كانت وماتزال مهداً للنضال والتضحيات والفداء، وان الملتقى الثاني للاتحاد الوطني مهم جداً لتطوير العمل المنظماتي والحزبي للتعامل مع المتغيرات الجديدة.

من ثم القى عمر حاجي احمد مسؤول مركز تنظيمات شارزور للاتحاد الوطني الكوردستاني كلمة قال فيها: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل بشكل مستمر على التجديد وتطوير العمل الحزبي والاطلاع على رأي ومقترحات جميع الرفاق واعداد مشروع متكامل للعمل المستقبلي للاتحاد الوطني الكوردستاني.

واضاف: ان الملتقى الاول كان مهما واسفر عن مكاسب كبيرة، ونقل الاتحاد الوطني الكوردستاني من مرحلة الى مرحلة اخرى، والاتحاد الوطني يريد تشكل حكومة قوية تكون بمستوى التحديات التي تواجه اقليم كوردستان، حكومة شراكة حقيقة لاتهمش اي طرف، لذا نحن نطلب من جميع الرفاق ابداء أرائهم ومقترحاتهم حول جميع المواضيع المهمة في اقليم كوردستان والعراق والمنطقة.

واوضح: ان الاتحاد الوطني ومنذ تاسيسه ولحد الان تمكن من تجاوز العديد من المراحل الصعبة والتحديات التي واجهته، وقدم تضحيات جسام في سبيل تحرير شعبنا من الظلم والاضطهاد، وسجل الشهداء خير دليل على تضحيات الاتحاد الوطني الكوردستاني.

توصيات الملتقى الأول للاتحاد الوطني ساهمت في إزالة العديد من العراقيل

وفي جانب آخر من المؤتمر، ألقى سمير هورامي كلمة اللجنة العليا للملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكوردستاني، أكد فيها أن «توصيات الملتقى الأول للاتحاد الوطني ساهمت في إزالة العديد من العراقيل عن طريق حزبنا، حيث أحيت الاتحاد الوطني وأعادته الى طريق الصواب، وانتخابات مجالس المحافظات العراقية في المناطق المتنازع عليها والدورة السادسة لبرلمان كوردستان خير شاهد على ذلك».

وأضاف سمير هورامي: «صياغة خطط علمية لإعادة تنظيم الحزب أصبحت ضرورة حتمية لكي يتمكن الاتحاد الوطني من مواجهة جميع التحديات، لأنه يحمل على عاتقه قضية أمة»، مشيرا الى أن «الاتحاد الوطني الكوردستاني كانت له استجابة للمراحل كافة للتلاؤم مع الأوضاع المختلفة، وهذا الملتقى فرصة لوضع الخطط المناسبة لمستقبل حزبنا وشعبنا ومواجهة تحديات المراحل المقبلة».

من ثم بدأت اللجان المنبثقة عن لمؤتمر التحضيري السادس أعمالها.

وقبل مؤتمر حلبجة، عقدت خمسة مؤتمرات تحضيرية للملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكوردستاني، في كل من: الموصل، دهوك، كويه، أربيل وكرميان.

ووفق النظام الداخلي المصادق عليه في المؤتمر الخامس للاتحاد الوطني الكوردستاني، فإن ملتقى الاتحاد الوطني هو نشاط رسمي دوري وإحدى محطات النضال الرحبة لكوادره.

*ستران عبدالله

الملتقى الثاني على أرضية صلبة

ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني في دورته الثانية يخطو بثقة كبيرة اعتمادا على ما انجزه في دورته الاولى .

وهذا الوضع الايجابي يتماشى مع واقع ان الملتقى نفسه اصبح ظاهرة حزبية متميزة في الديمقراطية الداخلية للنشاط التنظيمي الحزبي و فاعلية تياراتها السياسية بما فيها الاحزاب العريقة او الاحزاب الجديدة المستقرة التي برزت في الاونة الاخيرة.

ويعلم الجميع ان الحراك السياسي في بغداد و الفعاليات المختلفة لمراكز الابحاث و الدراسات تتميز بظاهرة الملتقيات المختلفة و حوار النخب السياسة و الثقافية التي تتم فيها مناقشة موضوعات الساحة السياسية في البلاد والذي يكتنفه مع الأسف الكثير من المجاملة و الدبلوماسية المفرطة ما يفرغه احيانا كثيرةً من محتواه الحقيقي. ونرى تدفق هذه الظاهرة الى اقليم كردستان ايضا سواء من قبل الجامعات او مراكز الابحاث و غرف الافكار المختلفة.

والملفت في هذه الظاهرة تبادل المشاركة بين النخب المختلفة بين كردستان و بغداد. وهذه بحد ذاتها نفحة ايجابية في الجو الخانق لمنطقتنا و في وضع تعثر العلاقات بين الطرفين . الا ان ما يغيب عن هذا الواقع الايجابي هو الدور الحزبي و ملف الحياة الحزبية التي هي اساس كل عملية ديمقراطية نشطة و مثمرة.

ويشكل ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني ظاهرة استثنائية ملفتة بحد ذاتها لان النخب الحزبية والكوادر

الملتقى في دورته الثانية يخطو بثقة كبيرة

النضالية العريقة على اختلاف عناوينها تشارك في نقاش محتدم و عميق تندمج فيه اكتساب الخبرة و الاندفاع الشبابي مع معالجة المعوقات و المصاعب التي تأتي نتيجة التصلب في شرايين التنظيم و التراخي في عجلة المؤسسات الحزبية التي تعاني من حالات البيرقراطية و الروتين غير المجدي.

وفي الكونفرانسات المحلية للملتقى ينبغي على الكوادر الحزبية و النخب العاملة في النشاط التنظيمي ان تقدم مقترحاتها و رؤاها بل و عليها ان تنتقد الظواهر السلبية و تعبر عن هواجسها فيما يخص اداء الحزب و فريقه في مؤسسات الحكومة على مستوى الحكم المحلي و حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية. و هي بهذا النشاط النوعي تتجاوز الحالة المغلقة للحياة الحزبية الى الحيز العام في النشاط السياسي.

ان ملتقى الاتحاد في دورته الثانية يستند و بقوة على المنجز من توصيات و قرارات الملتقى الاول. حين شكل روئ و سياسات الملتقى الاول العماد المتين في الاتجاه بقوة و بثقة حزبية كبيرة نحو عقد المؤتمر الخامس للحزب قبيل الانتخابات الاخيرة لمجالس المحافظات في العراق بفترة وجيزة . بل و إقرار السياسات العامة المقترحة لشتى المجالات في الملتقى الأول كجزء من السياسة الجديدة للاتحاد في مؤتمره الخامس. و هي الان منظومة رؤى و حزمة سياسات يسير القيادة الجديدة للرئيس بافل جلال طالباني على نهجها و وفق الفرص والإمكانيات المتاحة.

ويرى المتابع السياسي الكردستاني والعراقي أثار هذه السياسة المنبثقة من تطلعات القاعدة الأوسع لجماهير الاتحاد في محطات حساسة كالانتخابات البرلمانية الأخيرة في اقليم كردستان حيث تضاعفت أصواتنا و تميز الخطاب السياسي للقائمة الانتخابية للحزب بالدعوة الحقة لتصحيح مسار الحكم و اعادة التوازن إلى للعملية الديمقراطية في كردستان.

وبهذا المعنى وبعد هذا التشخيص المتواضع فأن ملتقى الاتحاد الذي اكتسب في مؤتمر الحزب الأخير الشرعية الحزبية كفعالية رسمية مثبتة في النظام الداخلي يعد محطة بارزة و اضافة نوعية لمطلب دمقرطة الاحزاب و تجديد التنظيمات وإعادة هيكلة مؤسساتها بما يزيد من إمكانية فاعلية النظام الديمقراطي في كردستان كما في العراق. لان الاحزاب الكبيرة تظيف بتراكم الخبرة و توسيع آفاق الحوار البناء من رصيد التجربة العملية ومن ثم تغني العملية السياسية و ترفع من منسوب الحرفية فيها.

و على هذا النهج فأن المكاسب التراكمية لملتقى الاتحاد الذي يعقد الان تحت شعار (برؤى جديدة: قوة وتقدم و خدمات) ستكون نقلة نوعية في الحياة الحزبية تنشد المواكبة والتأهيل الدائم لمؤسسات الاحزاب الحاكمة و الرئيسة في اقليم كردستان.

* عضو اللجنة العليا لملتقى الاتحاد

رئيس الجمهورية: نحترم جميع جيراننا وانتهى زمن الصراعات

أكد رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء، «أن العراق يحترم جميع دول الجوار ولديه علاقات جيدة معها». وذكر خلال مقابلة مع صحيفة واشنطن تايمز، «، أن «تركيزنا واهتمامنا ينصب في الحفاظ على الأمن والاستقرار بالعراق، وهو أمر في غاية الأهمية».

ابرز ما جاء في الحوار:

- تركيزنا واهتمامنا ينصب في الحفاظ على الأمن والاستقرار بالعراق ، وهو أمر في غاية الأهمية.
- نحن نحترم جميع جيراننا، ولدينا علاقات طيبة معهم، ومع جميع الدول الإقليمية. ونتبادل يومياً الزيارات، والوفود من الدول الأوروبية ومن بلدان أبعد من الدول الأوروبية – ومن الدول الآسيوية، ومن الدول العربية ومن دول الشرق الأوسط، كل هؤلاء يأتون إلى العراق ونحن نرسل وفوداً إلى هذه الدول. لقد انتهى زمن الصراعات.
- لقد اتخذنا إجراءات جيدة داخل العراق، على سبيل المثال، العلاقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية جيدة، وهناك تبادل لوجهات النظر وتبادل للوفود والزيارات بشكل يومي تقريبا، إضافة إلى ذلك، ركزنا على تحسين الخدمات، لكن الأمر سيستغرق بعض الوقت لتحسين جميع هذه الخدمات.
- نواجه تحديات فقد بلغ عدد السكان، وفقاً للتعداد السكاني الأخير في العراق، (٤٦) مليون نسمة. ومن بين هؤلاء الـ (٤٦)مليونا، ٦٠٪ ولدوا بعد عام ٢٠٠٣. ولدينا عدد كبير من الخريجين، ربما أكثر من أي دولة أخرى؛ وذلك بسبب

عدد الجامعات والحياة الأكاديمية التي لدينا.

أعتقد أننا يمكن أن نؤدي دوراً مهماً في المنطقة، فقد سعينا إلى تقريب وجهات النظر بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية وإعادة استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، مما أفاد الجميع. كما قدمنا بعض المقترحات للأردن ودول أخرى.

سوريا بلد مستقل ولديهم إدارة جديدة أو حكام جدد، ونأمل أن تعكس الحكومة السورية إرادة الشعب السوري، سواء من خلال الانتخابات أو من خلال الخطوات الديمقراطية التي يتعين اتخاذها، وينبغي لهم أن يحاولوا استيعاب كافة قطاعات المجتمع، حتى لا يشعر أحد بأنه قد تم تهميشه أو عدم معاملته كمواطن عادي، وأن يتم معاملة الجميع على قدم المساواة.

تاريخنا غني ويعود إلى ٦ أو ٧ آلاف سنة مضت، وكان أول قانون في العراق. وأول نظام ري في العراق، وكانت أول زراعة في العراق وأول بناء للقصور أو المباني الضخمة في العراق. إضافة إلى العلوم، والرياضيات، والرسائل المكتوبة جميعها بدأت في العراق. علاوة على ذلك، كان العراق مركزًا لجميع الأديان.

نشجع الرئيس الأمريكي على تنفيذ ما وعد به من أجل الحفاظ على السلام في العالم، وهو أمر لا يمكن أن يكون سهلاً دون إنهاء الحروب والصراعات سيما في منطقتنا. فهناك صراعات في سوريا، و فلسطين، وهناك مشاكل في لبنان واليمن والسودان والصومال.

مباحثات مع وزير الخارجية السوري

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، في قصر السلام ببغداد، وزير الخارجية السوري السيد أسعد الشيباني بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، وبحث اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين والتطورات الجارية في المنطقة.

ويطمئن على صحة سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض

زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٣ آذار ٢٠٢٥، المرجع الديني الكبير سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض، في إحدى مستشفيات بغداد، للاطمئنان على حالته الصحيّة بعد الوعكة الصحية التي ألمّت به.

وأكد رئيس الجمهورية ضرورة توفير الإجراءات والخدمات الطبية لسماحة الشيخ الفياض، معربا عن خالص تمنياته لسماحة المرجع بالشفاء العاجل ودوام الصحة والعافية، كما أشاد فخامته بدور الشيخ الفياض في ترسيخ قيم الاعتدال والتسامح وتعزيز وحدة الصف الوطني.

و يؤكد أهمية الحفاظ على الاستقرار السياسي في البلاد

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٣ آذار ٢٠٢٥ في قصر بغداد، وفد حزب الصرح الوطني برئاسة الأمين العام الدكتور مصطفى الكبيسي.

واستعرض اللقاء مستجدات الأوضاع السياسية والسبل الكفيلة بدفع عجلة التقدم إلى أمام في مختلف القطاعات، حيث أكد السيد رئيس الجمهورية ضرورة رفع مستوى التنسيق بين الجميع والعمل على توحيد الرؤى حفاظاً على الاستقرار السياسي والأمني في البلاد خدمة لتطلعات المواطنين كافة في التقدم والرفاه.

كما جرى بحث التطورات الإقليمية والدولية، والتأكيد على وحدة الموقف العراقي منها وبما يعزز المصالح العليا للبلاد، إضافة الى التأكيد على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر وأن تكون المعبر الحقيقي عن تطلعات أبناء شعبنا، وتوفير متطلبات إنجاح هذه التجربة الديمقراطية.

من جانبهم أشاد أعضاء الوفد بتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، مؤكدين حرص حزب النهج الوطني على ترسيخ أسس الاستقرار في العراق في المجالات كافة.

و يدعو إلى نهضة شاملة في قطاع الصحة النفسية

دعا فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، إلى إحداث نهضة شاملة في قطاع الصحة النفسية بالعراق، مؤكدًا أن تعزيز هذا القطاع يعد ركيزة أساسية لبناء مجتمع متماسك ومستقر.

جاء ذلك خلال كلمةٍ ألقاها مستشار رئيس الجمهورية الدكتور جمال المحمداوي، خلال حضوره المؤتمر العلمي الدولي الخامس لجمعية الأطباء النفسانيين العراقية، الذي عُقد في بغداد بمشاركة نخبة من الأطباء والباحثين من داخل العراق وخارجه.

وأوضح المحمداوي، في الكلمة أن قطاع الصحة النفسية يواجه تحديات كبرى تتطلب حلولا جذرية، وهو ما يتطلب إدماج خدمات الصحة النفسية في الرعاية الصحية الأولية، مؤكدا ضرورة إطلاق برامج وطنية توعوية تهدف إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتعزيز ثقافة الصحة النفسية وضمان إدراجها ضمن السياسات الصحية العامة للدولة.

دائرة شؤون المرأة تقيم احتفالا بمناسبة عيد المرأة

برعاية فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أقامت دائرة شؤون المرأة في رئاسة الجمهورية احتفالا بمناسبة عيد المرأة تحت شعار (حواؤنا عطاؤنا).

وألقت مدير عام دائرة شؤون المرأة في رئاسة الجمهورية السيدة هناء عمانوئيل كوركيس كلمة في الاحتفال أكدت فيها أن هذه المناسبة تدعونا إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق تطلعات المرأة العراقية ومشاركتها إلى جانب أخيها الرجل في بناء البلد واتخاذ القرارات وتسنم المناصب العليا، مضيفة، أن المرأة العراقية قدمت خلال المرحلة الماضية، التضحيات الكبيرة للدفاع عن هذا البلد، وانخرطت في الكفاح ضد الأنظمة الدكتاتورية والشمولية التي صادرت الحقوق الانسانية، وتحملت أبشع الأساليب وحشية في معتقلات تلك الأنظمة، وتصدت بقوة وشجاعة عندما واجه العراق هجمة إرهابية، فتعرضت للسبي والتهجير والنزوح، وفي مرحلة البناء والإعمار كان لها الإسهام الفعال في البناء والتغيير.

وأشارت السيدة كوركيس إلى أهمية تضافر الجهود والعمل المشترك على إحداث نقلات نوعية، والتغلب على المعوقات التي تقف أمام المرأة، وتطوير المشاركة الفعلية للنساء في مسارات التنمية، وفي مواقع صنع القرار.

اهداء مجموعة من الكتب القيمة إلى جامعتي تكريت والمثنى

أهدى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد مجموعة من الكتب القيمة والمصادر البحثية الأكاديمية إلى جامعة تكريت.

جاء ذلك خلال زيارة الدكتور عدنان إبراهيم الخبير في رئاسة الجمهورية ولقائه رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور وعد محمود رؤوف وعددا من الأساتذة.

ونقل الدكتور عدنان إبراهيم تحيات رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد إلى أساتذة وطلبة الجامعة، وأمنياته بدوام السداد والتوفيق خدمة لمسيرة التطور والازدهار في البلد.

من جانبه، عبرّ رئيس الجامعة عن شكره وتقديره لمبادرة فخامة رئيس الجمهورية وحرصه على دعم المسيرة التعليمية في الجامعات، وتلبية احتياجات الباحثين والطلبة.

وضمن إطار دعمه للمؤسسات الأكاديمية والثقافية وتعزيز المصادر بالدراسات المتخصصة، أهدى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد مجموعة من الكتب المتنوعة إلى رئاسة جامعة المثنى.

وقام مستشار رئيس الجمهورية الدكتور جمال المحمداوي بتسليم هدية فخامة الرئيس إلى السيد رئيس جامعة المثنى الأستاذ الدكتور حسين كامل الشاهر، حيث تم إيداع الكتب في المكتبة المركزية للجامعة، لتكون متاحة للطلاب والأساتذة والباحثين.

بدورهما، عبرّ محافظ المثنى السيد مهند العتابي، ورئيس الجامعة الدكتور حسين الشاهر عن شكرهما وتقديرهما لمبادرة فخامة رئيس الجمهورية وحرصه على دعم المسيرة التعليمية في الجامعات.

تسلّم أوراق اعتماد عدد من السفراء الجدد غير المقيمين

تسلم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١١ آذار ٢٠٢٥ في قصر بغداد، أوراق اعتماد عدد من السفراء غير المقيمين المفوضين فوق العادة لكل من جمهورية زيمبابوي السيد ألفريد متيوازوكا، وجمهورية ألبانيا السيد الير هوسا، وجمهورية قبرص السيد سيفاغ افيديسان.

وأكّد رئيس الجمهورية، خلال استقباله السفراء الجدد كل على حدة، سعي العراق إلى تطوير علاقاته وتعزيز التعاون الثنائي مع دولهم وبما يخدم المصالح المشتركة، مشيرا إلى الحرص على إقامة علاقات متوازنة تقوم على تعزيز التعاون في مختلف المجالات، والعمل على تجاوز الخلافات والتوترات في المنطقة عبر الحوار والتنسيق المشترك لإرساء السلم والأمن الدوليين.

وأعرب فخامته، خلال اللقاءات التي حضرها نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، عن تمنياته للسفراء بالتوفيق والنجاح في أداء مهامهم الدبلوماسية.

بدورهم أعرب السادة السفراء عن شكرهم لفخامة الرئيس لحرصه على تسهيل أداء مهامهم، معربين عن تطلع بلدانهم لتعزيز العلاقات مع العراق لتشمل مختلف المجالات.

المرصد السوري و الملف الكردي

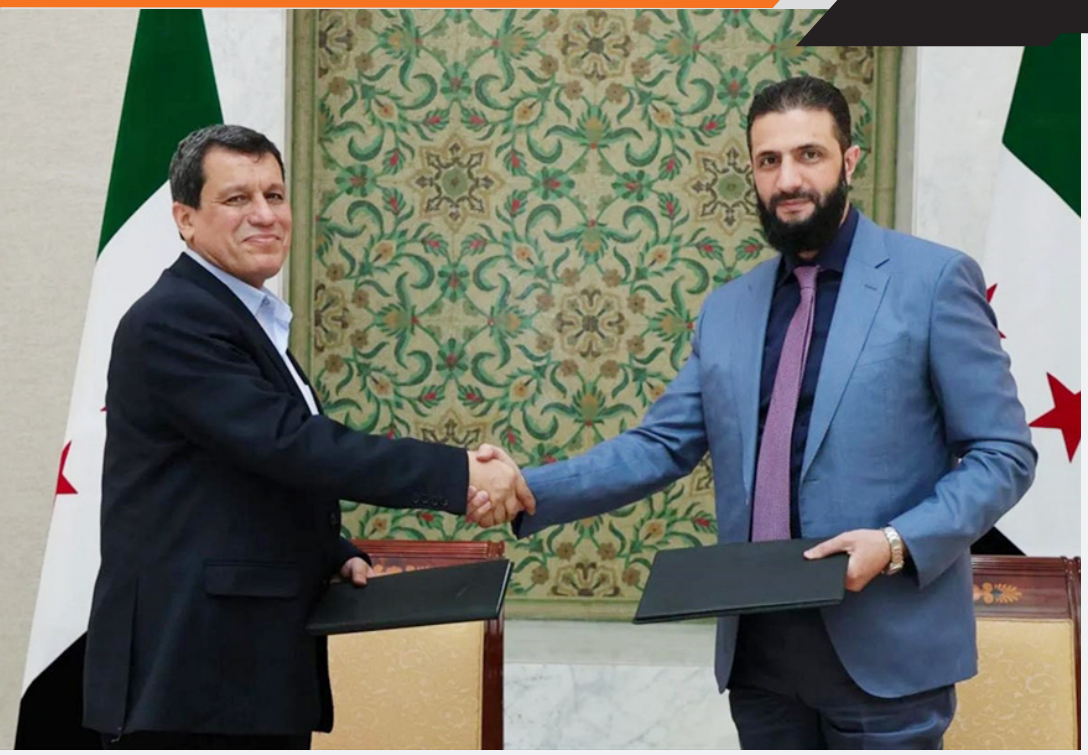

نص الاتفاق بين السلطات السورية المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية

بناء على اجتماع جرى بين السيد الرئيس أحمد الشرع والسيد مظلوم عبدي في يوم الأثنين الموافق لـ ١٠ آذار ٢٠٢٥ ، تم الاتفاق على ما يلي:

١- ضمان حقوق جميع السوريين في التمثيل والمشاركة في العملية السياسية وكافة مؤسسات الدولة بناء على الكفاءة بغض النظر عن خلفياتهم الدينية والعرقية.

٢- المجتمع الكردي مجتمع أصيل في الدولة السورية وتضمن الدولة السورية حقه في المواطنة وكافة حقوقه الدستورية.

٣-وقف إطلاق النار على كافة الأراضي السورية.

٤ - دمج كافة المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرق سوريا ضمن إدارة الدولة السورية بما فيها المعابر الحدودية والمطار وحقول النفط والغاز.

٥- ضمان عودة كافة المهجرين السوريين إلى بلداتهم وقراهم وتأمين حمايتهم من الدولة السورية.

٦- دعم الدولة السورية في مكافحتها لفلول الأسد وكافة التهديدات التي تهدد أمنها ووحدتها.

٧-رفض دعوات التقسيم وخطاب الكراهية ومحاولات بث الفتنة بين كافة مكونات المجتمع السوري.

٨-تعمل وتسعى اللجان التنفيذية على تطبيق الاتفاق بما لا يتجاوز نهاية العام الحالي.

أحمد الشرع
رئيس الجمهورية

مظلوم عبدي
قائد قوات سوريا الديقراطية

واشنطن ترحب وتراقب الاتفاق بين الشرع وعبدي

*وزارة الخارجية الأمريكية

ترحب الولايات المتحدة بالاتفاق الذي أعلن عنه مؤخرا بين السلطات السورية المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية لدمج شمال شرق البلاد ضمن سوريا الموحدة.

وتعيد الولايات المتحدة التأكيد على دعمها لعملية انتقال سياسي تبين أن الحكم الموثوق وغير الطائفي هو أفضل سبيل لتجنب المزيد من الصراعات.

وسنواصل متابعة القرارات التي تتخذها السلطات المؤقتة مع الإشارة إلى قلقنا إزاء أعمال العنف الفتاكة التي استهدفت الأقليات مؤخرا.

ماركو روبيو

وزير الخارجية الامريكي

١١ آذار/مارس ٢٠٢٥

المبعوث الامريكي:

واشنطن تدعم حقوق الكورد وتأمينها في الدستور السوري

بولز لوفد كردي: القوات الامريكية باقية لمحاربة «داعش»

بعد اتفاق قيادة «قوات سوريا الديمقراطية (قسد)» و«التحالف الدولي» على تشكيل وفد مشترك من مكونات شمال شرقي البلاد، تمهيداً للدخول في حوارات مباشرة مع حكومة دمشق، وطرحها «خريطة طريق» من طرف واحد لمفاوضات سياسية؛ عقدَ مبعوث الولايات المتحدة الامريكية لشمال شرقي سوريا، سكوت بولز، اجتماعاً مساء الأحد، في قاعدة «التحالف» بمحافظة الحسكة، مع وفد من «الحركة الكردستانية المستقلة»، وبحث معه مواقف الأحزاب الكردية من الحوار مع دمشق، وتأكيده على بقاء القوات الامريكية في سوريا لمحاربة الإرهاب وتعقب خلايا «داعش» النشطة في مناطق متفرقة شرق البلاد.

زيد سفوك، من الهيئة الرئاسية لـ«الحركة الكردستانية المستقلة»، (إحدى

الجهات التي تعمل وسيطاً بين طرفي أحزاب الحركة الكردية)، وحضر الاجتماع مع المبعوث الامريكي، قال لـ«الشرق الأوسط» إن الاجتماع ركز على «ضرورة الخروج بوفد كردي موحد من الأحزاب والجهات السياسية للحوار مع دمشق؛ لأن الهدف الأساسي هو توحيد الخطاب وإقرار الحقوق العادلة للشعب الكردي دستورياً». كما بُحث في أشكال نظام الحكم المقترحة؛ من الفيدرالية، واللامركزية الإدارية، والعلاقة بالإدارة السورية الجديدة في دمشق.

وأوضح السياسي الكردي أن المبعوث الامريكي أعرب عن دعم بلاده حقوق الشعب الكردي في سوريا «وتأمينها في الدستور السوري، ومساعدة الشعب السوري بجميع أطيافه لإرساء السلام والأمان لبلدنا خاصةً، وللمنطقة برمتها»، على حد تعبيره.

وعملت واشنطن ودول أوربية، بينها فرنسا وألمانيا، على محاولة اختراق الجمود السياسي وحالة القطيعة بين قطبي الحركة الكردية في سوريا المستمرة منذ نحو ٥ سنوات. وعلى الرغم من سقوط النظام السابق وهروب بشار الأسد، فإن الجهود الغربية لم تفلح في عقد لقاء تصالحي بين أحزاب «المجلس الوطني الكردي»، و«الوحدة الوطنية» بقيادة «حزب الاتحاد الديمقراطي»، بغية تشكيل وفد كردي موحد للتفاوض مع سلطات دمشق، والمشاركة في العملية الانتقالية للبلد.

وقال سفوك إن وفد «الحركة الكردستانية» نقل للمبعوث الامريكي أهمية إشراك جميع الأطراف السياسية حول طاولة تشكيل الوفد الكردي «بمن فيهم أحزاب خارج كتل (المجلس) و(الوحدة) والمستقلين، ودمج وثيقتَي طرفي الصراع بطرفي الحركة للخروج بوثيقة موحدة والتفاوض مع دمشق»، داعياً إلى عدم تأجيل تشكيل وفد كردي موحد؛ «بسبب خلافات ومحاصصات حزبية بين الطرفين، فالقضية الكردية وحقوق الشعب الكردي أهم بكثير من أي خلافات، ويجب الحفاظ عليها أهميتها، خصوصاً في هذه المرحلة بعد سقوط نظام البعث».

لايمكن حل الأزمة السورية إلا بالحوار السوري - السوري

وكان القائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، وقائد قوات «التحالف الدولي»، الجنرال ماثيو ماكفارلين، عقدا اجتماعاً بمدينة الرقة في ٧ مارس (آذار) الحالي، ضم وجهاء وشيوخ عشائر وشخصيات من التكنوقراط من أبناء مدينتي الرقة والطبقة؛ وقرروا تشكيل وفد مشترك للحوار مع دمشق يضم ممثلين من محافظات الحسكة وريف دير الزور والرقة ومدينة عين العرب.

وذكر عبدي خلال الاجتماع أنه لا يمكن حل الأزمة السورية إلا بالحوار السوري – السوري، وأنهم متفقون مع الإدارة السورية الجديدة على استبعاد الخيار العسكري لحل القضايا العالقة.

وأوضح سفوك أن «المبعوث سكوت نقل لنا أنهم يقومون بمهمة محاربة الإرهاب في سوريا، إلى جانب حماية حلفائهم الذين ضحوا في سبيل دحر الإرهاب وحماية شعوب شمال شرقي البلاد».

وختم سفوك حديثه قائلاً: «خلال لقاءاتنا مع الوسطاء الامريكيين والفرنسيين والأوروبيين، أكدنا أن إنجاح التوافق الكردي لن يتم إلا من خلال إشراك مستقلين وشخصيات تكنوقراط، يمثلون جميع شرائح الشعب الكردي».

صحيفة: الجيش الأمريكي توسط لإبرام الاتفاق

الى ذلك كشف تقرير نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية أن الجيش الأمريكي يلعب دوراً دبلوماسياً مهماً خلف الكواليس لتيسير اتفاقات تهدف إلى جمع الفصائل السورية المختلفة، في محاولة لتحقيق الاستقرار في سوريا بعد سنوات من الصراع. وأشار التقرير إلى أن هذه الجهود تأتي في إطار سعي واشنطن لمنع العودة إلى الصراع الأهلي، والذي قد يعقد مساعي كبح جماح الجماعات الإسلامية المتطرفة، إلى جانب تعزيز دورها في رسم مستقبل البلاد.

وبحسب ضباط أمريكيين تحدثوا للصحيفة، فقد توسط الجيش الأمريكي في محادثات بين الحكومة السورية المؤقتة في دمشق والمقاتلين الكورد المدعومين من الولايات المتحدة، وتحديداً قوات سوريا الديمقراطية (قسد). وأوضح التقرير أن هذه الوساطة أثمرت عن توقيع اتفاق بين الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية "قسد" مظلوم عبدي، يوم الإثنين الماضي.

وكشف الضباط الأمريكيون عن أن احتمال انسحاب القوات الأمريكية من سوريا ساهم في الضغط على قوات سوريا الديمقراطية "قسد" للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة الجديدة في سوريا.

وقال مسؤول عسكري أمريكي بارز: "كان هناك الكثير من الأخذ والرد، ولعبنا دور الوسيط لمساعدتهم على إجراء هذا النقاش.. تنقلنا ذهابًا وإيابًا حتى توصلنا في النهاية إلى شيء يرضيهم جميعًا".

وكشفت الصحيفة أن قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة نقلت قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، بطائرة مروحية إلى مطار قريب من دمشق، حيث وقّع الاتفاق مع الرئيس السوري أحمد الشرع.

وقال أحد المسؤولين العسكريين الأمريكيين، إن دمج قوات سوريا الديمقراطية في صفوف القوات الحكومية مفيد لضمان قدرة الجيش الأمريكي على العمل في سوريا.

ورفضت القيادة المركزية الامريكية الوسطى "سنتكوم"، المسؤولة عن النشاط العسكري الامريكي في الشرق الأوسط، التعليق على الدور الامريكي في المفاوضات، لكن وسائل الإعلام الرسمية السورية قالت إن الاتفاق مهم لتجنب تقسيم البلاد.

ووفقًا لـ"وول ستريت جورنال"، ينتشر نحو ألفي جندي أمريكي في ٨ قواعد في سوريا، وقالت إن ذلك يمثل أكثر من ضعف العدد المعلن عنه سابقًا، قبل إرسال وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" تعزيزات مع اقتراب انهيار نظام الرئيس بشار الأسد نهاية العام الماضي.

أحمد محمد:

قراءة لاتفاقية قسد في دمشق

في خطوةٍ تاريخية، أبرمت قوات سوريا الديمقراطية اتفاقية في دمشق، تتضمن ثمانية بنود رئيسة تهدف إلى معالجة القضايا العالقة في شمال وشرق سوريا، وسوريا عموماً.

وُقّعت الاتفاقية في العاشر من آذار الحالي، من قبل القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي ورئيس سلطة دمشق أحمد الشرع، الأمر الذي يعكس تحولاً مهماً في المشهد السياسي السوري.

تتضمن الاتفاقية ضمان حقوق جميع السوريين في التمثيل والمشاركة في العملية السياسية، بالإضافة إلى الاعتراف بالمجتمع الكردي كجزءٍ أصيل من الدولة السورية. كما تشمل البنود وقف إطلاق النار في جميع الأراضي السوريّة ودمج المؤسسات المدنية والعسكرية في إقليم شمال وشرق سوريا ضمن مؤسسات الدولة السورية.

تحليل بنود الاتفاقية

التمثيل والمشاركة:

تشدد الاتفاقية على ضرورة احترام حقوق جميع السوريين في العملية السياسية، ما يفتح المجال أمام حوار وطني شامل يجمع "العرب والكرد والدروز والسريان والأرمن والآشوريين والشركس والتركمان".

الحقوق الكردية:

تعترف الاتفاقية بحقوق المجتمع الكردي، ما يعزز من موقفه ويضمن له مكانة في الدولة السوريّة، ويدل ذلك على انتزاع الكرد حقوقهم الطبيعية.

وقف إطلاق النار:

يُعدُّ هذا البند خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار في البلاد، ويضمن توقف العمليات العسكرية في الساحل السوري، ونزع حجج الاحتلال التركي للهجوم على قسد ومناطق الإدارة الذاتية، ومن قبل مرتزقتها، وتبيّن رغبة الطرفين في إنهاء النزاع المسلح.

دمج المؤسسات:

تتيح دمج المؤسسات المدنية والعسكرية فرصة لتوحيد الجهود نحو بناء سوريا قوية.

عودة المهجرين:

تضمن الاتفاقية عودة المهجرين إلى قراهم، ما يعكس التزام الطرفين بتحقيق الأمن والاستقرار.

مكافحة الإرهاب:

تعكس الاتفاقية التزاماً مشتركاً بمكافحة الإرهاب، ما يعزز من الأمن الوطني.

رفض التقسيم:

تُبرز الاتفاقية أهمية الوحدة الوطنية ورفض أي محاولات للتقسيم، وتفنيد قسد مزاعم اتهامها بالانفصاليين.

اللجان التنفيذية:

تشير إلى وجود آليات لمتابعة تنفيذ الاتفاق، ما يعكس جدية الطرفين في تحقيق الأهداف المشتركة.

مكاسب استراتيجية لشمال وشرق سوريا

تُعدّ هذه الاتفاقية بمثابة ضربة قوية لتركيا ، الذي لطالما هدد بإنهاء الوجود الكردي في المنطقة. فلأول مرة، يتم توقيع اتفاقية بين طرفين رئيسين على مدار عمر الأزمة السوريّة، ما يعكس قوة موقف الكرد على الأرض ودعمهم المحلي والدولي. كما أن هذه الخطوة تأتي في وقتٍ حساس، حيث تتزايد الضغوط على سلطة دمشق بسبب المجازر المرتكبة في الساحل السوري.

وبدلاً من بقاء قوات سوريا الديمقراطية في إطار جغرافي ضيق ضمن شمال وشرق سوريا، أصبحت قسد الآن قادرة على التحرك في عموم سوريا، وهذا التحول تطور كبير في دورها. كما أن مسؤولي الإدارة الذاتية سيتحوّلون من الحكم المحلي إلى الحكم في عموم الجغرافية السوريّة، ما يعكس رغبة في تعزيز المشاركة السياسية وتوسيع نطاق الإدارة.

هذا التغيير قد يُسهم في تحقيق استقرار أكبر في البلاد، ويعزز من فرص الحوار الوطني الشامل بين جميع المكونات السورية، ويتيح الفرصة لعرض نموذج الإدارة الذاتية وتطبيقه في مختلف المناطق السوريّة ضمن الدستور المستقبلي الذي سيحدد شكل ونوع نظام الحكم في البلاد.

على الرغم من المكاسب التي حققتها الاتفاقية، هناك تحديات كبيرة تواجه تنفيذها. فالتوترات بين مختلف الفصائل المسلحة، بالإضافة إلى التدخّلات الخارجية وفي مقدمتها دولة الاحتلال التركي، قد تعرقل جهود تحقيق الاستقرار.

في المحصلة،

إن هذا الاتفاق يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق وحدة سوريا واستقرارها، ويعكس رغبة السوريين في تجاوز الصراعات الداخلية. ومع ذلك، يبقى التنفيذ الفعلي للاتفاقية هو التحدي الأكبر، حيث يتطلب الأمر التزاماً حقيقياً من جميع الأطراف المعنية، لا سيما سلطة دمشق.

إن نجاح هذا الاتفاق قد يفتح الأبواب أمام حوار وطني شامل، ويعزز من فرص بناء دولة سورية ديمقراطية تعددية، تعكس تطلعات جميع مكوناتها، ويفتح الباب أمام الشعب السوري للوثوق بالسلطة، والدفع نحو تقويته.

*صحيفة»روناهي «

لحظة مفصلية من تاريخ سوريا

بيان صادر عن مجلس سوريا الديمقراطية

في لحظة مفصلية من تاريخ سوريا، وبروح المسؤولية الوطنية، تم التوقيع على اتفاق بين القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، والرئيس أحمد الشرع، ليكون خطوة اساسية نحو بناء سوريا جديدة، دولة ديمقراطية تعددية تحترم حقوق جميع مكوناتها، وتستند الى دستور يعبر عن ارادة السوريين والسوريات، ويؤسس لجمهورية حديثة تتناسب مع تطلعات الشعب السوري وتضحياته.

ان هذا الاتفاق يعكس الحاجة الملحّة الى مرحلة قائمة على الشراكة الوطنية والاعتراف المتبادل والعدالة السياسية، حيث يكون لجميع السوريين، دون استثناء، الحق في تقرير مصيرهم عبر مشاركة سياسية حقيقية تضمن المساواة والكرامة والحريات الاساسية.

انّنا في مجلس سوريا الديمقراطية، اذ نبارك هذا الاتفاق كخطوة نحو الحلّ السياسي، نؤكد ان نجاحه مرهون بمدى التزام جميع الاطـراف بـروح التغيير الحقيقي، والعمل على بناء دولة ديمقراطية حديثة تحترم ارادة شعبها، وتحقق طموحاته، وتكون جزءًا من العالم الحر الذي يؤمن بالعدالة وحقوق الانسان.

سوريا لكل السوريين، دولـة ديمقراطية تعددية لامركزية، تليق بتضحيات شعبها، وتاخذ مكانتها الحضارية والانسانية بين الامم.

مجلس سوريا الديمقراطية

١١ اذار/ مارس ٢٠٢٥

إردوغان: الاتفاق بين السلطات السورية والكورد «سيخدم السلام»

أعلن الرئيس التركي رجـب طيب إردوغان، يوم (الثلاثاء)، أن الاتفاق الذي وقَّعته السلطات السورية مع «قـوات سوريا الديمقراطية» ذات الغالبية الكردية، والقاضي بدمج مؤسسات الإدارة الذاتية في إطار الدولة السورية، «سيخدم السلام».

وخلال إفطار رمضاني، قال الرئيس التركي إن «التطبيق الكامل للاتفاق الذي تمَّ التوصُّل إليه سيخدم الأمـن والسلام في سوريا. الفائز سيكون كل أشقائنا السوريين».

وقال إردوغان، الثلاثاء، إن تركيا تولي «أهمية كبرى للحفاظ على سلامة جارتنا سوريا ووحدة أراضيها».

وأضاف: «نعدّ كل جهد لتطهير سوريا من الإرهاب خطوةً في الاتجاه الصحيح».

وبعد الاتفاق بين الشرع وقائد «قوات سوريا الديمقراطية (قسد)»، مظلوم عبدي، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول تركي، لم تسمه، قوله إن بلاده تشعر «بتفاؤل حذر» تجاه هذا الاتفاق، وإنها تريد رؤية كيف سيتم تنفيذه.وأضاف المسؤول لـ«رويترز» أن الاتفاق لم يغيِّر من عزم تركيا على مكافحة الإرهاب، وأن أنقرة ما زالت مُصرة على مطلبها، وهو تفكيك ونـزع سلاح «وحدات حماية الشعب الكردية».

أحزاب تركية : بداية لـسوريا موحدة وديمقراطية

أحزاب تركية ترحب بالاتفاق

وعبَّرت أحزاب تركية عن ترحيبها بالاتفاق، وأملها في أن يكون بداية لـ«سوريا موحدة وديمقراطية».

وقالت نائبة رئيسة المجموعة البرلمانية لحزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المؤيد للكورد، جولستان كيليتش كوتشيغيت، إنهم يرحّبون بالاتفاق الذي تم، ويعدونه بدايةً مهمةً للغاية، وواحدةً من أهم الخطوات في بناء «سوريا الديمقراطية».

وأضافت كوتشيغيت، في تصريح بمقر البرلمان التركي، الثلاثاء، أنه «على الرغم من أن هذا الاتفاق يبدو كأنه اتفاق بين الكورد وإدارة دمشق، فإنه في الواقع بداية مهمة للغاية من حيث مشاركة جميع الشعوب والمعتقدات التي تعيش في سوريا في الإدارة السورية، وضمان حقوقهم دستورياً».

وتابعت: «نرحب بالاتفاق، ونتوقَّع أن المناقشات المتعلقة بـ(وحدات حماية الشعب الكردية) أكبر مكونات (قسد) التي تعدّها تركيا تنظيماً إرهابياً وامتداداً لـ(حزب العمال الكردستاني) في سوريا ستُزال أيضاً من جدول أعمال تركيا».

وعلَّق زعيم المعارضة التركية رئيس حزب «الشعب الجمهوري»، أوزغور أوزال، على الاتفاق قائلاً، في تصريحات عقب اجتماع المجموعة البرلمانية، الثلاثاء، إنه «تم الإعلان، الليلة الماضية، عن اتفاق من ٨ بنود، وقبل مجيئي إلى هنا، قال المتحدث باسم (قوات سوريا الديمقراطية) إن هناك خلافات بنيوية كبيرة فيما يتعلق بمحتوى الاتفاق».

وأضاف: «بحسب الاتفاق المعلن، سيتم تحويل موارد النفط إلى الحكومة المركزية في دمشق، وستنضم (قوات سوريا الديمقراطية) إلى الجيش السوري، لكن بحسب تصريح المتحدث، الذي أدلى به، الثلاثاء، فإن كل موارد النفط ستبقى معهم، ولن يدخل الجيش السوري المركزي مناطقهم أبداً، وسيتم رفع العلم السوري رمزياً في مناطقهم. هناك كثير من المواقف المختلفة، هذه القضية بحاجة إلى توضيح من مصادر موثوق بها».

ماذا يعني اتفاق قسد-الشرع لمكافحة الإرهاب في سوريا؟

مجلة «فورين بوليسي»الامريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

جون هالتيوانجر :حسنًا، إليكم ما هو على المحك لهذا اليوم: قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة تتوصل إلى اتفاق مع الحكومة السورية الجديدة، ويقول الرئيس الروسي فلاديمير بوتن إنه منفتح على وقف إطلاق النار في أوكرانيا (ولكن هناك شرط)، ويتطلع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى متابعة طموحاته في بنما .

وافقت قوات سوريا الديمقراطية (SDF)، التي يقودها الكورد، والتي تسيطر على جزء كبير من شمال شرق سوريا، يوم الاثنين على الاندماج مع الحكومة المؤقتة في دمشق، والاندماج في مؤسسات الدولة الجديدة.

ويُعدّ هذا الاتفاق، الذي أفادت التقارير بتشجيع الولايات المتحدة له خلف الكواليس، فوزًا كبيرًا للرئيس المؤقت أحمد الشرع، في سعيه لتوحيد البلاد وفصائلها المتعددة بعد سنوات من الحرب الأهلية المدمرة.

قوات سوريا الديمقراطية، وهي تحالف قوات مدعوم من الولايات المتحدة ولعبت دورًا محوريًا في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعـش)، على وشك تسليم السيطرة على مختلف المؤسسات المدنية والعسكرية للحكومة الجديدة، بما في ذلك حقول النفط والغاز ومطار.

ويعني الاتفاق أيضا أن مسؤولية السجون ومعسكرات الاعتقال التي تعج بآلاف مقاتلي داعش ستنتقل من قوات سوريا الديمقراطية إلى الحكومة السورية الجديدة.

كـل هـذا يـثـيـر تـسـاؤلات مهمة حول مستقبل ليس فقط سوريا والمنطقة، بل وأيضاً مهمة الولايات المتحدة ضـد تنظيم الـدولـة الإسـلامـيـة في سوريا.

> **أفادت التقارير بتشجيع الولايات المتحدة للاتفاق خلف الكواليس**

التكامل والاستقرار.

يُتيح اتفاق قوات سوريا الديمقراطية (SDF) مسارًا للتمثيل السياسي للكورد السوريين، الذين عانوا من القمع على يد نظام الأسد.

كما يُمكن أن يُسهم هذا الاندماج في تخفيف التوترات بين قوات سوريا الديمقراطية وتركيا، التي تعتبر هذا التحالف الذي يقوده الكورد جماعة إرهابية.

كما دعمت أنقرة الجماعات السورية المتمردة التي قاتلت إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية، بما في ذلك في أعقاب الإطاحة بالرئيس بشار الأسد.

أشادت الحكومة التركية حتى الآن بالاتفاق واعتبرته خطوةً إيجابيةً للأمام.

أُعلن عن الاتفاق بعد أسابيع قليلة من دعوة زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهو جماعة كردية انفصالية تابعة لقوات سوريا الديمقراطية، والتي خاضت تمردًا ضد تركيا لسنوات، أعضاءه إلى حلّ صفوفهم ونزع سلاحهم.

مع ذلك، يبقى أن نرى كيف ستُنفَّذ عملية التكامل بدقة، ولا تزال سوريا تواجه مجموعة من المشاكل الخطيرة في هذه الفترة الانتقالية الهشة. يأتي الاتفاق في أعقاب أيام من العنف الطائفي في غرب سوريا، والذي أدى إلى مقتل مئات المدنيين - اشتباكات اندلعت إثر كمين نصبه موالون للأسد على قوات الأمن الحكومية.

ويـشـيـر الـعـنـف الأخير إلـى التحديات الهائلة التي تواجهها حركة الشرع في إرساء وقـف إطـلاق نـار على مستوى البلاد.

لكن الجنرال المتقاعد جوزيف فوتيل، الذي أشرف على العمليات العسكرية الامريكية في الشرق الأوسط من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩ بصفته قائد القيادة المركزية الامريكية، يشعر بتفاؤل حـذر بشأن اندماج قوات سوريا الديمقراطية الأخير وإمكاناته في المساعدة على استقرار سوريا.

وقال فوتيل لموقع SitRep: «هذه خطوة جيدة» تساعد في تحديد المسار السياسي لقوات سوريا الديمقراطية والكورد بشكل عام، في حين حذر من أنه «بالتأكيد لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله».

وقال فوتيل «ما يتعين علينا الانتباه إليه هو المدة التي يستغرقها تنفيذ هذا الأمر فعليا».

الوجود العسكري الأمريكي.

قد يكون لاندماج قوات سوريا الديمقراطية مع الحكومة الجديدة تداعيات كبيرة على عمليات مكافحة الإرهاب الأمريكية في سوريا، ويثير تساؤلات حول استمرار الوجود العسكري الأمريكي في البلاد وسط مخاوف من احتمال عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

قال فوتيل إن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال يُشكل «تهديدًا خطيرًا للغاية» في سوريا، مشيرًا إلى تصاعد هجمات التنظيم في شمال شرق سوريا خلال الأشهر الستة إلى التسعة الماضية. وحذّر فوتيل من أنهم «يحاولون

إعادة فرض أنفسهم».

يوجد حوالي ٢٠٠٠ جندي أمريكي في سوريا للمساعدة في كبح جماح تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). ويعتقد فوتيل أنه في حال نجاح عملية دمج قوات سوريا الديمقراطية، «فسيؤدي ذلك في النهاية إلى انسحاب القوات الأمريكية من سوريا».

وقال فوتيل: «قد يؤثر ذلك على عملياتنا لمكافحة الإرهاب في ذلك الجزء من بلاد الشام. أشعر ببعض القلق حيال ذلك، لكنني أعتقد أن هناك الكثير مما يجب حسمه قبل أن نعرف مسار الأمور».

ترامب، الذي أعرب عن رغبته في رؤية الولايات المتحدة أقل انخراطًا في الصراعات الخارجية (نوعًا ما) ، دفع باتجاه انسحاب القوات من سوريا. وقال ترامب في وقت سابق من هذا العام: «سوريا في حالة فوضى. لديهم ما يكفي من الفوضى هناك. لا يريدون أن نتدخل في كل واحدة منها».

وقال فوتيل إنه «من السابق لأوانه» اتخاذ قرار بشأن سحب القوات، وإن الولايات المتحدة يجب أن تكون «صبورة»، لكنه أشار أيضا إلى أن الاندماج يمثل خطوة جيدة من جانب إدارة ترامب «لدفع قوات سوريا الديمقراطية إلى الأمام وتوفير فرصة لنا لإعادة النظر في مواقفنا أيضا».

وأفادت التقارير أن وزارة الدفاع الأمريكية وضعت خططًا لسحب القوات من سوريا، ولكن لا يبدو أنه تم اتخاذ أي قرارات حاسمة بشأن الانسحاب.

وصرح متحدث باسم البنتاغون لموقع SitRep يوم الخميس، ردًا على سؤال حول إمكانية الانسحاب، قائلا: «ليس لدينا ما نقدمه حاليًا».

> **يمكن أن يسهم الاندماج في تخفيف التوترات بين قسد وتركيا**

تهديد بالهروب من السجون.

يحذر معارضو الانسحاب الأمريكي من أن ذلك سيزيد من خطر استعادة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) موطئ قدم له في سوريا، لا سيما وأن قوات سوريا الديمقراطية (قسد) تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة في الحفاظ على السجون التي يُحتجز فيها مقاتلو التنظيم.

وقال كولن ب. كلارك، مدير الأبحاث في مجموعة صوفان وباحث بارز في مركز صوفان، لموقع SitRep إن الانسحاب الامريكي سيكون «خطأ كبيرا»، محذرا من أن تنظيم الدولة الإسلامية «يستعد على الأرجح» لمحاولة الهروب من السجن في المستقبل القريب.

قال كلارك إن ترامب يستحق الإشادة لـ«إجادته» في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) خلال ولايته الأولى، والتي انهارت خلالها ما يُسمى بخلافة التنظيم في العراق وسوريا.

وأضاف كلارك أنه على الرغم من أن اتفاق قوات سوريا الديمقراطية يمنح ترامب «الغطاء الكامل الذي يحتاجه لسحب القوات من سوريا»، إلا أن الرئيس قد يُقنع نفسه بعدم الموافقة على الانسحاب إذا حُذر من أن ذلك قد يُشعل فتيل أزمة تنظيم الدولة الإسلامية من جديد، ويُهدد بتدمير إرثه.

*جـون هالتيوانجر مراسل في مجلة فورين بوليسي . X: @jchaltiwanger

د.محمد نورالدين:

قراءات تركية في إعلان دمشق: واشنطن تدفع نحو «كردستان سوريا»

في أول تعليق له على اتفاق النظام الجديد في سوريا، مع «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، كان للرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، موقف داعم وحذِر في الوقت نفسه؛ إذ قال إن بلاده «تُولي أهميّة كبيرة لوحدة الأراضي السورية وبنيتها الموحّدة»، وإن «الرابح من الاتفاق هو سوريا، ولكن يجب متابعة تنفيذه من دون أيّ نقصان، وبما يخدم الأمن والرفاه في سوريا». وحذّر إردوغان، «حزب الشعب الجمهوري»، من «اللعب بنار الفتنة المذهبية»، بالقول إن الأخير «يسعى إلى استجلاب الفتنة المذهبية في سوريا إلى تركيا»، واصفاً من جديد ما حصل في الساحل السوري بأنه من عمل «فلول النظام السابق الإرهابية».

ومن جهتها، أبدت وزارة الدفاع التركية حذراً في مقاربة الاتفاق، ببيان جاء فيه أنها «ستنظر إلى طريقة تنفيذه وانعكاساته على الساحة، وستتابع عن كثب النتائج الإيجابية أو السلبية التي قد تسفر عنه».

وأضـاف البيان أن الملحق العسكري التركي في دمشق، سيلتقي وزير الدفاع السوري، فيما سترسل تركيا وفداً عسكريًّا إلى دمشق خلال الأيام القليلة المقبلة. أمّا في وسائل الإعلام التركية، فقد اعتُبر الاتفاق مجرّد عناوين وإطارٍ يختزن التفاصيل التي يكمن فيها الشيطان، مع التنبيه إلى مخاطره على تركيا، تبعاً لطبيعة تفسيره من كل طرف.

ولعلّ مما يعزّز ذلك القلق التركي، موقف في غاية

الوضوح، عبّر عنه صالح مسلم، رئيس «الاتحاد الديموقراطي السوري» الكردي، الممثّل الأبرز لكورد سوريا، والذي قال لصحيفة «يني أوزغور بوليتيكا»، الكردية التي تصدر باللغة التركية، إن «الاتفاق سيعزّز قوة ثورة روجافا (شمال شرق سوريا)، وسندير بصورة مشتركة الدولة، من الاقتصاد والدستور إلى مناحي الحياة الأخرى. سندير المعابر معاً ونقتسم المداخيل، وستكون حرّية كاملة في نمط الحياة للجميع. سنكون جزءاً من الدولة، شرط أن نحافظ على حقوقنا وخصوصياتنا، وقلنا ذلك من البداية». وتابع: «الإعلام التركي يتحدّث عن استسلام قوات قسد، وهذا منافٍ للحقيقة، ولا نزع للسلاح».

في حين يتحدّث إردوغان عن «الدولة الموحّدة»، يتحدّث مظلوم عبدي عن الحكم الذاتي

مع ذلك، يرى عبد القادر سيلفي، في صحيفة «حريات» الموالية، أنه «بعدما كان يُنظر إلى قوات قسد على أنها العقدة الأكبر في نداء أوجالان لحلّ حزب العمال الكردستاني، وإلقاء سلاحه، فإذ بمشكلة قسد تجد حلاً لها، بعد توقيع مظلوم عبدي على اتفاق إلقاء السلاح وتصفية وحدات حماية الشعب الكردية التابعة للكردستاني»،

مشيراً إلى أن تركيا تنظر إلى التطوّرات في سوريا بعد اتفاق «قسد» – دمشق، على الشكل الآتي:

١- الاتفاق خطوة مهمّة جدّاً للوصول إلى تركيا خالية من الإرهاب.

٢- الاتفاق إيجابي، لكن نريد تطبيقاً كاملاً له.

٣- كان مظلوم عبدي يقول إن نداء أوجالان لا يشمل «قسد»، ولكن حصلت المفاجأة بتوقيع اتفاق العاشر من آذار.

٤- ترى أنقرة أن مساهمة الولايات المتحدة في الاتفاق أمر إيجابي.

٥- كان عبدي ينتقد ما يجري مع فلول النظام في منطقتَي اللاذقية وطرطوس، ولكن «سحق الدولة للتمرُّد»، اضطره إلى القبول بالاتفاق.

٦- يرى البعض أن الاتفاق ينظر إلى «قسد» باعتبارها قوّة مستقلة ضمن الجيش السوري، من دون أن ينزع سلاحها. لكن أنقرة، بحسب الكاتب، لا تقرأه على هذا النحو، بل على العكس تماماً؛ ذلك أن أيّ محاولة لإبقاء السلاح تعدّ «تهديداً للسلم الاجتماعي»، كما ورد في المادة السابعة.

> **مسلم: سنكون جزءا من الدولة، شرط الحفاظ على حقوقنا وخصوصياتنا**

٧- لا يمكن القبول ببقاء «قسد» كجيش داخل الجيش السوري، لأن ذلك يسلم خيط التمرّد لقوى غير دولتية.

٨- إن تسليم المعابر لقوات الدولة، سيضمن أمن الحدود مع تركيا.

٩- الجيش التركي سيبقى في سوريا، وسيتابع ما يجري هناك، وسيتدخّل في حال نشوء أيّ نشاط إرهابي.

١٠- سيتم حلّ القوات العسكرية لـ«قسد» وامتدادات «الكردستاني»، على أن تتحوّل إلى أحزاب سياسية ضمن نظام مركزي رئاسي يضمن المساواة لكلّ السوريين.

مجرد إشارات إلى ما ستكون عليه التفاصيل لاحقاً

وفي الصحيفة نفسها، اعتبر سادات إرغين أنه «سيكون من الصائب أن ننظر إلى اتفاق قسد – الشرع على أنه أوّلي، ويقدّم مجرد إشارات إلى ما ستكون عليه التفاصيل لاحقاً».

ومع ذلك، «انتزع الكورد في هذا الاتفاق، الاعتراف بهم كمكوّن أصيل في الدولة، وهو ما لم يكن سابقاً. أمّا كيف سينعكس ذلك في الدستور، فهذا ما سنعرفه لاحقاً». ويرى طه آقيول، في صحيفة «قرار»، من جهته، أن الاتفاق «لا يحلّ المشكلة»، على اعتبار أن كل طرف له تفسيره الخاص لكلّ مادة فيه؛ ففي حين يتحدّث إردوغان عن «الدولة الموحّدة»، يتحدّث مظلوم عبدي عن الحكم الذاتي، وعن أن العلم السوري سيرفع بشكل رمزي على المعابر ومصادر الطاقة، علماً أن الإعلان «لا يتضمّن عبارة الحكم الذاتي ويشير إلى الدمج». ويضيف الكاتب أنه على تركيا «ألاّ تفرح، وألاّ تكون معرقِلة، بل أن تتابع التطوّرات بدقّة وبهدوء».

مبادئ أساسية

ويلفت مسؤول ملف الشرق الأوسط في مركز «أورسام» للأبحاث، أويتون أورخان، بدوره، إلى أن الاتفاق هو عبارة عن «مبادئ أساسية، والأهم طبيعة الدمج التي تحدّث عنها، والتي ستكون مدار بحث اللجان التي ستتشكّل». وأعرب عن عدم اعتقاده بأن تسليم المعابر سيكون الخطوة الوحيدة للاندماج في الدولة، وأنه «إذا كان الأمر كذلك، وإذا حافظت الوحدات الكردية على بنيتها، فسيكون هذا خطراً وخطأً أحمر بالنسبة إلى تركيا»، التي قال إنها تنظر بإيجابية إلى الاتفاق، ولكنها متوجّسة من مسار الأمور خلال التطبيق.

يتيح حرّية الحركة والتفسير

وفي الاتجاه نفسه، يشير مسؤول السياسة الخارجية في «حزب الشعب الجمهوري»، إيلهان أوزغيل، إلى أن الاتفاق «غير واضح، ويتيح حرّية الحركة والتفسير لكلّ طرف»، مذكّراً بأن «الشرع لا يمتلك القوّة الكافية لمحاربة قوات سوريا الديموقراطية. وفي المقابل، تدعم امريكا وفرنسا وإسرائيل القوات الكردية. الاتفاق يقلّل من احتمالات التصادم. وهـذا تفسيره واحـد: قوات قسد باقية».

بداية لسوريا فدرالية

أمّا محمد علي غولر، في «جمهوريات»، فيعتبر أن «اتفاق قسد – الشرع هو بداية لسوريا فدرالية، حيث سيكون الكورد شركاء في إدارة الدولة، وبرعاية الولايات المتحدة». ووفقاً للكاتب، فإن «ما سيسري على الكورد، سيسري على كل المكونات الإتنية من عرب وأرمن وشركس وتركمان. سوريا ستحمي وحدة أراضيها، ولكنها لن تكون موحّدة سياسيّاً، بل فدرالية. ولن يكون هناك جيش موحّد، إذ إن عبدي لم يتحدّث عن جيش واحد، بـل فقط عـن عاصمة واحدة وعلم واحد. سيكون الكورد جيشاً مستقلاً ضمن الجيش السوري». وينتهي غولر إلى القول إنه «كما حصل في العراق، فإن سوريا ستكون، وفقاً للمخطّط الامريكي – الإسرائيلي، دولة فدرالية. وكما أصبحت تركيا جارةً لمسعود بارزاني، ستكون جارة مظلوم عبدي».

> **يتحدث إردوغان عن الدولة الموحدة، ومظلوم عبدي عن الحكم الذاتي**

الاتفاق يعطي الكورد ما يريدونه

ويكتب آخر سفير تركي في دمشق عام ٢٠١١، وهو عمر أونهون، من جانبه، أن «الاتفاق يعطي الكورد ما يريدونه، ويعترف بالوحدات الكردية، ويحفظ لها القوة العسكرية والإدارة الذاتية والاعتراف بالدستور والشراكة في الموارد الطبيعية، ويواصل وضعها تحت الحماية الامريكية التي

لم تؤسّس قسد لمحاربة داعش فقط، بل لمحاربة إيران أيضاً». ويرى أونهون أن «التطوّرات في تركيا وسوريا تسير بصورة متوازية؛ إذ في كلا البلدين، ثمة تحضيرات لدستور جديد، عنصره الجديد الأهم مرتبط بالمسألة الكردية»؛ وعليه، «عندما نقيّم ما تشهده سوريا، يجب بالتأكيد أن ننتبه إلى تقييماتنا لِما تشهده وستشهده تركيا. أليس كذلك؟».

ما الذي ينتظر الكورد؟

وإذ يكاد الاتفاق لا يخرج عن حدود الإنشائيات التي تحتاج إلى ترجمتها على أرض الواقع، فإن بيت القصيد، بالنسبة إلى الكورد، يكمن في المادتَين الثانية والرابعة؛ إذ تتضمّن الأخيرة تنازلات نظرية «كبيرة جداً» من الجانب الكردي، من مثل تسليم المعابر الحدودية والمطارات وحقول النفط والغاز لقوات دمشق، فيما الفقرة الأهمّ فيه تشير إلى «دمج» المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرق سوريا ضمن إدارة الدولة، من دون أن توضح طبيعة هذا «الدمج»، وما إذا كان يعني انخراط «قسد» الكامل في صفوف الجيش، أو بقاءها فصيلاً موازياً تحت إمرة مركزية واحدة، يكون الكورد جزءاً منها.

ولا يقلّ البند الثاني أهميّة عمّا تقدّم، إذ يتمحور حول «الاعتراف» من جانب الرئيس الانتقالي، أحمد الشرع، بما سمّاه الاتفاق «المجتمع الكردي»، واعتبار هذا الأخير أصيلاً، وحماية حقّه في المواطنة، وحقوقه الدستورية الأخرى كافة. وإذا كانت المواطنة حقّاً طبيعيّاً لكلّ السوريين، فإن ترجمتها في نصّ دستوري يعدّ ذا أهمية بالنسبة إلى الكورد، كون الدستور يفترض أن يتضمّن حقوقاً كاملة لهم في التحدّث والتعلّم بلغتهم في المدارس والجامعات الواقعة في مناطقهم.

على أيّ حال، يبقى واضحاً أن انخراط الكورد في الدولة، بعد موافقتهم على حلّ فصائلهم المسلحة وتسليم المعابر وحقول النفط والمراكز العسكرية والمطارات والسجون وغيرها للدولة، لا يمكن أن يقابله ما هو أقلّ من الحقوق المشار إليها؛ وخلا ذلك، يكون الاتفاق مجرّد جس نبض لتطوّرات مستقبلية تعدِّل فيه أو ربّما تلغيه. أما في حال تطبيقه بتفاصيله المعلنة والمضمرة، فيشكّل خطوة كبيرة جداً نحو وحدة سوريا، وخصوصاً أن الدروز لا يمثلون محور ضغط كبير إلا عبر التهديدات الإسرائيلية، فيما العلويون تُركوا لمصيرهم من دون أيّ حماية لا داخلية ولا خارجية.

وثمّة مَن يتساءل في هذا الإطار: هل يعني تضمين الاتفاق، في بنده السادس، عبارة «دعم الدولة السورية في مكافحتها لفلول الأسد»، إشارة إلى اضطرابات محتملة على «الحدود الكردية» – السورية مع العراق، أم أن القوات الكردية قد تنتقل عند الضرورة لدعم قوات الشرع في ضرب الوجود العلوي في مناطق اللاذقية، رغم أن الكورد و«حزب العمال الكردستاني» يشكّلون مع قسم كبير من العلويين الأتراك، جبهةً واحدة ضدّ الدولة التركية منذ ١٠٠ عام وحتى الآن؟ وهل يعني ذلك بداية شرخ في التحالف المشار إليه؟

برز جوانب الضعف في الاتفاق

لعلّ أبرز جوانب الضعف في الاتفاق، أن الدولة التي

وقّعته لم تستقرّ بعد على أيّ أساس؛ فلا انتخابات ولا دستور ولا أيّ شيء آخر. ومن هنا، فإن ما أُعلن عنه لا يعدو كونه تفاهماً بين شخصين وفئتين من المجموعات السورية المسلحة، دوناً عن الآخرين من علويين ودروز ومسيحيين وكل السوريين غير المتشدّدين، والذين لا ينتمون إلى «هيئة تحرير الشام». ولذلك، لا يمكن للمكونات المختلفة أن تركن إلى وعود من الدولة، قبل أن ترتسم صيغة العقد الاجتماعي الجديد، بما يشمل ضمانات باحترام الحريات والهويات، وكتابة دستور عصري، وإجراء انتخابات نيابية ورئاسية نزيهة، وهو ما يعدّ تحقيقه، في ظلّ طبيعة المجموعة الحاكمة، أمراً مشكوكاً فيه.

كما ثمّة نقطة أخرى تعكس توجُّساً مشروعاً، وهي مصير آلاف «الداعشيين» في السجون الكردية، والذين يقال إنه سيتمّ تسليمهم إلى الدولة، علماً أن هذا البند لم يتوضّح في الاتفاق، وربّما يكون مشمولاً بعبارة «دمج كل المؤسسات المدنية». ولعلّ مكمن الخطر هنا، أن هؤلاء المتطرّفين ينتمون إلى المدرسة نفسها التي تنتمي إليها الجهة التي ستتسلّمهم، ما يجيز طرح سؤال حول ما إذا كان أسرى «داعش» سيتحوّلون إلى جنود نظاميين في الجيش الجديد، على غرار وجود قيادات وأفراد فيه من جنسيات مختلفة، مثل الأويغور والتركمانستان والأوزبك، ليتّخذ الجيش المذكور صفة «العالمية» بدل أن يكون سوريّاً؟

تحديات الانتقال إلى سلام

أمّا على الصعيد الخارجي، فإن الانتقال إلى سلام بين مناطق الكورد ومناطق حكم دمشق، يستدعي خروج القوات التركية من مناطق غرب الفرات كما شرقها، لانتفاء الخطر الذي يشكّله الكورد السوريون عليها. لكن ذلك لا يعني أن الاتفاق تم رغماً عن تركيا، التي لم يبرز إعلامها، باستثناء صحيفة «حرييات»، الإعلان في صدر صفحاته الأولى، بل اكتفت الصحف الموالية بوصف الاتفاق بأنه بين الشرع و«المنظمة الإرهابية قسد»، كما لم تصدر تعليقات فورية من المسؤولين الأتراك ولا حتى من الكتّاب الموالين.

على أن أيّ اتفاق خطير كهذا، لا يمكن أن يخرج إلى الضوء من دون موافقة أنقرة، بل إنه قد يكون حصل على النحو الذي تريده تركيا، لتتفرّغ الأخيرة لتسوية المشكلة الأساسية التي تعاني منها مع «حزب العمال الكردستاني»، وإحكام تطويقها له، وإطلاق يدها في المرحلة المقبلة للقبول بنداء أوجالان، في مقابل منح الكورد في تركيا حقوقاً لا تتجاوز بعض الفتات الثقافي.

> **عشر نقاط لنظرة تركيا إلى التطورات بعد اتفاق قسد - دمشق**

الدور الامريكي

كذلك، فإن الدور الامريكي واضح جداً؛ إذ لا يمكن للكورد أن يتصرّفوا في أمر خطير كهذا، من دون علم واشنطن وموافقتها. وفي هذه الحالة، يفترض أيضاً أن يبادر الجنود الامريكيون، كما الأتراك، إلى الانسحاب من سوريا، ما يعني أن الاتفاق، في حال إتمامه، هو بمنزلة تسليم سوريا بالكامل لتركيا والولايات المتحدة، وخطوة على طريق سوريا خالية من أيّ بؤرة نفوذ لإيران وربما لروسيا. أمّا «المكاسب العربية» لكلّ من السعودية والإمارات أو حتى مصر، فليست معروفةً طبيعتها، إنْ وجدت أصلاً، فيما ستكون الحدود السورية مع العراق ولبنان موضع متابعة دقيقة.

حسني محلي:

اتفاق الشرع وعبدي.. إردوغان مع من؟

في الوقت الذي كان الرئيس إردوغان والمسؤولون الأتراك والإعلام الموالي يهددون ويتوعدون «قسد»، وقياداتها الكردية بالذات، فوجئ الجميع بخبر الاتفاق الذي توصل اليه الرئيس السوري الموقت، أحمد الشرع، مع قائد قوات «قسد»، مظلوم عبدي، وقيل إن مروحية امريكية حربية، من طراز آباتشي، نقلته من القامشلي إلى دمشق رفقة جنرال امريكي، والبعض قال فرنسي أيضاً.

الاتفاق الذي يبدو أنه كُتب على عجل، وفي ورقة غير رسمية، بتوقيع الشرع وعبدي، اكتسب أهمية إضافية بسبب توقيته الزمني، الذي صادف الأحداث الدموية التي عاشتها مجموعة من مدن الساحل السوري ومناطقه، وقيل إن عبدي كان موجوداً خلالها في دمشق للتباحث.

ويخيّم الغموض على تفاصيل الاتفاق واحتمالات تطبيقه، قبل نهاية العام الجاري، بعد اتفاق الطرفين على هذه التفاصيل، وخصوصاً فيما يتعلق بالحقوق الدستورية للكرد في سوريا الجديدة، وبالتالي صيغة دمج المليشيات الكردية في الجيش السوري الجديد، وككيان مستقل، كما هي الحال في شمالي العراق، في الوقت الذي يشرف الجنرالات الأتراك على بناء الجيش السوري الجديد كما هي الحال في معظم مؤسسات الدولة السورية وأجهزتها.

وترى أنقرة في ذلك ضماناً لمصالحها الوطنية والقومية الاستراتيجية في سوريا، وعبرها المنطقة عموماً، بعد حلّ المشكلة الكردية، تركياً وسورياً وعراقياً، وفق الحسابات التركية، التي يبدو أنها تحظى الآن، ولو مبدئياً، بدعم من واشنطن وباريس وسائر عواصم الغرب والمنطقة، والتي أعلنت مباركتها اتفاق الشرع مع عبدي، وبعده بيوم بين الشرع وقيادات الدروز في الجنوب السوري، مع استمرار الغموض الذي يخيم على الوضعين العسكري والأمني في المنطقة.

ويبدو أن «تل أبيب» لا ولن تتخلى عنها وفق تصريحات نتنياهو ووزرائه، بغياب رد الفعل السوري والعربي الرسمي، والإعلامي، ويبدو أن همه الوحيد هو تسويق المشروع السوري الجديد، بكل تناقضاته السياسية والعقائدية بالنسبة إلى الجميع .

فعلى سبيل المثال، لم يتأخر الرئيس إردوغان في إعلان تأييده اتفاق الشرع مع عبدي، في الوقت الذي كانت أنقرة قبل ذلك بأيام وطوال الشهر الماضي تهدد وتتوعد فيه عبدي وقواته كونها الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني التركي، الذي دعا زعيمه عبد الله أوجلان مقاتليه إلى وقف العمل المسلح ضد تركيا، وبالتالي حل الحزب، في مقابل الاعتراف بالحقوق السياسية والديمقراطية والدستورية للكرد في تركيا.

ويـرى البعض من الأوســاط في كل ما يحدث على صعيد الملف الكردي مجرد فصول في مسرحية الشرق الأوسـط الجديد، الذي أرادت له واشنطن أن يكون في صيغة جديدة تم إعدادها بإسقاط نظام الأسد، خلال ١٢ يوماً، لم تشهد أي عمل عسكري جدي في الساحة السورية.

وتتسابق العواصم الأوربية والغربية والعربية، التي لا حول لها ولا قوة، فيما بينها، إلى الاعتراف بالنظام الجديد، الذي كان حكامه وما زالوا في لوائح الإرهاب دولياً.

ودفع ذلك أنقرة، الأربعاء (١٢ آذار/مارس) إلى إلغاء أسماء ١٣ من هؤلاء الذين كانوا في صفوف هيئة تحرير الشام، وقبل ذلك النصرة، من لوائح الإرهاب التركية، ومن بين هؤلاء التركي عمر محمد جيفتشي، الذي عينه الشرع قائداً لفرقة حماية دمشق.

ومن دون أن يخطر في بال أحد أن مظلوم عبدي والرئيس المشترك السابق لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني صالح مسلم، وآخرين من امثالهما، ما زالوا في لوائح الإرهاب التركية، في الوقت الذي قاد مظلوم عبدي، وهو من تلامذة عبّد الله اوجلان، «قسد» اعتباراً من عام ٢٠١٧، والتي كانت وما زالت تحارب داعش، وكان أحمد الشرع، أي الجولاني سابقاً، من أهم قياداتها قبل أن ينتقل من العراق إلى سوريا، بداية الأحداث هناك في آذار/مارس٢٠١١ .

وتحدثت المعلومات آنذاك عن دعم أنقرة للنصرة

> **التنسيق والتعاون بين أنقرة وواشنطن، مستمران منذ فترة طويلة**

والمجموعات الإسلامية المتطرفة كي تستفيد منها في حربها المستقبلية ضد الكرد في تركيا وسوريا. في الوقت الذي لم يتحدث أحد عن الصيغة التي سيتم الاتفاق عليها بين عبدي والشرع فيما يتعلق بتسليم المخيمات والسجون التي تؤوي نحو ٧٠ ألفاً من بقايا مقاتلي داعش وعائلاتهم وأولادهم، وهي تحت حماية المليشيات الكردية بدعم من القوات الامريكية الموجودة في المنطقة. ومن بين هؤلاء عدد كبير من الأجانب، كما هي الحال في الفصائل الموالية للشرع، وأدت دوراً مهماً في مجازر الاسبوع الماضي وعناصرها من الشيشانيين والأويغور والأوزبك والألبان والمصريين والأردنيين والطاجيك وغيرهم .

ولم يتطرق اتفاق الشرع مع عبدي إلى مستقبل القوات الامريكية أو أي قوات اجنبية أخرى، كالتركية الموجودة في الشمال، والإسرائيلية الموجودة في الجنوب السوري، على بعد ٢٠ كم عن العاصمة دمشق.

ومع أن البعض يذكّر بتصريحات الرئيس ترامب في الـ٢ من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ عندما أعلن خطته للانسحاب من سوريا بالتدريج، بعد أن قال «إن سوريا ضاعت منذ زمن طويل، ولم يبق فيها إلا الرمال والموت، والأتراك والكورد يتقاتلون فيما بينهم منذ سنوات طويلة، وأنا لا يهمني إلا البترول، وهو ليس بثروة طائلة».

آخرون يقولون إن التنسيق والتعاون بين أنقرة وواشنطن فيما يتعلق بمجمل تطورات سوريا، في

> **الاتفاق اكتسب أهمية إضافية بسبب توقيته الزمني**

كل تفاصيلها، مستمرّان منذ فترة طويلة، بما في ذلك الملف الكردي، على الرغم من التصريحات الإعلامية المتناقضة، التي تتحدث عن قلق تركي من احتمالات عودة الغرب إلى اتفاقية سيفر، التي تحدثت عام ١٩٢٠ عن دولة كردية في المنطقة، ثم أجلتها لمئة عام بعد أن رجحت عليها الدولة العبرية التي أقامتها في الأرض الفلسطينية عام ١٩٤٨.

وهنا أيضاً تذكّر بعض الأوساط بموافقة الرئيس ترامب على الاتفاق مع الرئيس بوتين على التوغل التركي شرقي الفرات في الـ٩ من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ ليسيطر على شريط حدودي من رأس العين إلى تل أبيض، بعرض ١١٠ كم وعمق يتراوح بين ٢٠ و٢٥ كم، تمت السيطرة عليه بالتعاون مع مسلّحي ما يسمى الجيش الوطني السوري، الذي تأسس في تركيا صيف عام ٢٠١٩.

وأغضب ذلك آنذاك الرئيس ترامب، الذي بعث في الـ٢٠ من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ رسالة خطية معلنة للرئيس إردوغان، دعاه فيها إلى «الجلوس فوراً إلى طاولة المفاوضات مع مظلوم عبدي، والاتفاق معه على صيغة مشتركة تخدم الطرفين الحليفين لامريكا»، على حد قوله.

وما تحقق للرئيس ترامب، في بداية فترته الرئاسية الثانية، وهذه المرة، عبر أحمد الشرع، حليف إردوغان، ومظلوم عبدي، حليف ترامب، الذي قال «إن من يحكم في دمشق هو إردوغـان»، بعد أن قال عنه إنه «ذكي ومحنك سياسياً، بحيث سيطر على سوريا ولو بشكل غير لبق».

في جميع الحالات، ومع انتظار تطورات المرحلة المقبلة، والأنظمة العربية على هامشها، والتي ستحدد المسار والمضمون والتفاصيل للمصالحة بين دمشق والقامشلي، يبقى الرهان على موقف الرئيس ترامب وفريق عمله المتضامن مع «تل أبيب» من جهة ومع كرد سوريا من جهة أخرى، وهم جميعاً ضد إردوغان بحجة أقواله وأفعاله «الإسلامية المتطرفة»، هذا بالطبع إن كانت صادقة في كلامها ومواقفها هذه.

حالها حال نتنياهو والمسؤولين الإسرائيليين، الذين يهددون ويتوعدون إردوغان ويقولون عنه أنه «يشكّل خطراً على المشاريع والمخططات الإسرائيلية في سوريا والمنطقة ما دام الشرع يأتمر بأوامره»، حتى إن الشرع وإردوغان لم يحركا ساكناً حيال ما قامت وتقوم به «تل أبيب» من تدمير ممنهج لقدرات سوريا العسكرية لتتسنى لها السيطرة الكاملة على الجنوب السوري ومنع دمشق من أي عمل عسكري ضد الكرد في شرق الفرات، وهو ضمن اهتمامات أنقرة.

ويراهن الكثيرون على الأوراق التي تملكها في مساوماتها أو صفقاتها القادمة مع الرئيس ترامب، الذي سيتفرغ لسوريا بعد إغلاق ملف أوكرانيا بعد استسلام زيلينسكي، ويريد ترامب لآخرين من أمثاله أن يلحقوا به، بشكل أو بآخر، بعد أن أثبت للجميع أنه هو الأقوى في مساوماته معهم، ما داموا يخافونه، ولكل له أسبابه في ذلك، بسبب أزماتهم ومشاكلهم الداخلية والخارجية، والتي يجب أن تكون في خدمة المصالح الامريكية، وإلا فإن واشنطن «لن تحميهم إذا لم يدفعوا لها، أو ينفذوا أوامرها. والقول لسيد الجميع: ترامب!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

نص الإعلان الدستوري لسوريا 2025

وقّع الرئيس السوري أحمد الشرع في ١٣ مارس/آذار ٢٠٢٥، إعلانا دستوريا يحدد مدة المرحلة الانتقالية في البلاد بـ٥ سنوات.وفي كلمة له بعد توقيعه على الإعلان، أعرب الشرع عن أمله في أن يمثل هذا الحدث بداية جديدة لسوريا، قائلا: «نتمنى أن يكون هذا تاريخا جديدا لسوريا نستبدل فيه الجهل بالعلم والعذاب بالرحمة»، وأضاف: «نأمل أن يكون ذلك فاتحة خير للشعب السوري على طريق البناء والتطور».

وجاء نص الإعلان الدستوري للجمهورية العربية السورية، وفقا لما نشرته وكالة الأنباء السورية «سانا»، على النحو التالي :

الإعلان الدستوري للجمهورية العربية السورية

«في فجر يوم مشهود، تنفس صبح النصر، وانطلقت سوريا نحو عهد جديد، إيذانا بزوال الظلم والقهر وانبعاث الأمل في بناء دولة حديثة قائمة على العدل والكرامة والمواطنة الحقة، فقد جثم الاستبداد على صدور السوريين، إذ امتد لـ٦ عقود نظام شمولي فرضه حزب البعث، فاحتكر السلطة، وصادر الحقوق، ومكّن لحكم استبدادي قمعي أجهز على مؤسسات الدولة، وأفرغ الدستور من مضمونه وحوّل القانون إلى أداة للقمع والاستعباد كانت تلك العقود حقبة سوداء مظلمة، فثار الشعب مطالبا بحريته واسترداد كرامته، لكنه تعرض على يد العصابة الأسدية للقتل الممنهج، والتدمير الشامل، والتعذيب الوحشي، والتهجير القسري والحصار الجائر، والاستهداف المباشر للمدنيين، فضلا عن تدمير البيوت

فوق رؤوس ساكنيها، تارة بالبراميل المتفجرة، وأخرى بالأسلحة الكيميائية. وقد شكلت هذه الجرائم التي تعد جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وجريمة إبادة جماعية، نموذجا صارخا لانتهاك القيم البشرية والشرائع الدولية.

لكن الشعب السوري، بإيمانه الراسخ، وإرادته الصلبة، وصموده الأسطوري، لم يستسلم، بل واصل ثورته العظيمة التي امتدت قرابة ١٤ عاما، قدم فيها أبناء سوريا الأحرار دماءهم وتضحياتهم، يكنسون فيها إرث الاستبداد، حتى بزغ فجر جديد، وسطعت شمس التحرير على دمشق في ٨ (ديسمبر) كانون الأول ٢٠٢٤، معلنة نهاية عهد نظام الأسد المجرم وداعميه. ثم أُعلن هذا النصر رسميا في مؤتمر النصر، وصدر البيان التاريخي الذي وثق انتصار الثورة السورية، واستعادة الشعب قراره وسيادته على أرضه.

واليوم، وقد عاد الوطن إلى أبنائه، وعادوا إليه ليبنوا أركانه ويحفظوا ثغوره باتت المسؤولية التاريخية تحتم استكمال مسيرة النضال بتحصين هذا الانتصار، وترسيخ أسس العدالة، وضمان عدم تكرار المأساة، وحماية الأجيال القادمة من أي استبداد جديد.

وانطلاقا من هذا الواجب الوطني، وبعد حوارات مكثفة بين مختلف مكونات المجتمع السوري، أجريت في أجواء من الحرية والتبادل البناء لوجهات النظر بشأن مستقبل سوريا، تُوجت بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني، الذي صدرت مخرجاته بتاريخ ٢٥ (فبراير) شباط ٢٠٢٥، معبرة عن الوفاق الوطني حول القضايا الكبرى، وفي مقدمتها:

-الحفاظ على وحدة وسلامة سوريا، أرضا وشعبا.

-تحقيق العدالة الانتقالية وإنصاف الضحايا.

-بناء دولة المواطنة والحرية والكرامة وسيادة القانون.

-تنظيم شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية وفق مبادئ الحكم الرشيد.

واستنادا إلى القيم العريقة والأصيلة التي يتميز بها المجتمع السوري بتنوعه وتراثه الحضاري، وإلى المبادئ الوطنية والإنسانية الراسخة، وحرصا على إرساء قواعد الحكم الدستوري السليم المستوحى من روح الدساتير السورية السابقة، ولا سيما دستور عام ١٩٥٠ -دستور الاستقلال-، وإعمالا لما نص عليه إعلان انتصار الثورة السورية الصادر بتاريخ ٢٩ (ديسمبر) كانون الأول ٢٠٢٥، الذي يُعد أساسا متينا لهذا الإعلان.

فإن رئيس الجمهورية يُصدر الإعلان الدستوري الآتي، والذي تعد مقدمته جزءا لا يتجزأ منه:

الباب الأول: أحكام عامة

المادة ١:الجمهورية العربية السورية دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، وهي وحدة جغرافية وسياسية لا تتجزأ، ولا يجوز التخلي عن أي جزء منها.

المادة ٢:تؤسس الدولة لإقامة نظام سياسي يرتكز على مبدأ الفصل بين السلطات، ويضمن الحرية والكرامة للمواطن.

المادة ٣:-دين رئيس الجمهورية الإسلام، والفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع.

-حرية الاعتقاد مصونة، وتحترم الدولة جميع الأديان السماوية، وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على ألا يُخلّ ذلك بالنظام العام.

-الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية وفقا للقانون.

المادة ٤:اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة.

المادة ٥:دمشق هي عاصمة الجمهورية العربية السورية، ويُحدّد شعار الدولة ونشيدها الوطني بقانون.

المادة ٦:يكون العلم السوري على الشكل التالي:

يمتد العلم على شكل مستطيل طوله يساوي ثلثي عرضه.

يتضمن ٣ مستطيلات متساوية يعلوها اللون الأخضر ويتوسطها اللون الأبيض ومن ثم الأسود في الأسفل.

تتوسط العلم في المنتصف وضمن المساحة البيضاء ٣ نجمات حمراء.

المادة ٧:تلتزم الدولة بالحفاظ على وحدة الأرض السورية، وتجرّم دعوات التقسيم والانفصال، وطلب التدخل الأجنبي أو الاستقواء بالخارج.

-تلتزم الدولة بتحقيق التعايش والاستقرار المجتمعي وتحفظ السلم الأهلي وتمنع أشكال الفتنة والانقسام وإثارة النعرات والتحريض على العنف.

-تكفل الدولة التنوع الثقافي للمجتمع السوري بجميع مكوناته، والحقوق الثقافية واللغوية لجميع السوريين.

-تضمن الدولة مكافحة الفساد.

المادة ٨:تسعى الدولة للتنسيق مع الدول والجهات ذات الصلة لدعم عملية إعادة الإعمار في سوريا.

-تعمل الدولة بالتنسيق مع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة لتذليل عقبات العودة الطوعية للاجئين والنازحين وجميع المهجرين قسريا.

-تلتزم الدولة بمكافحة جميع أنواع وأشكال التطرف العنيف مع احترام الحقوق والحريات.

المادة ٩:-الجيش مؤسسة وطنية محترفة مهمته حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامتها ووحدة أراضيها بما يتوافق مع سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

-الدولة وحدها هي التي تنشئ الجيش ويحظر على أي فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية، ويُحصر السلاح بيد الدولة.

المادة ١٠:المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، من دون تمييز بينهم في العرق أو الدين أو الجنس أو النسب.

المادة ١١:يهدف الاقتصاد الوطني إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية الشاملة وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين.

يقوم الاقتصاد الوطني على مبدأ المنافسة الحرة العادلة ومنع الاحتكار.

تشجع الدولة الاستثمار وتحمي المستثمرين في بيئة قانونية جاذبة.

الباب الثاني: الحقوق والحريات

المادة ١٢:تصون الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتكفل حقوق المواطن وحرياته.

تعد جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية جزءا لا يتجزأ من هذا الإعلان الدستوري.

المادة ١٣:تكفل الدولة حرية الرأي والتعبير والإعلام والنشر والصحافة.

تصون الدولة حرمة الحياة الخاصة، وكل اعتداء عليها يعد جرما يعاقب عليه القانون.

للمواطن حرية التنقل، ولا يجوز إبعاد المواطن عن وطنه أو منعه من العودة إليه.

المادة ١٤:تصون الدولة حق المشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب على أسس وطنية وفقا لقانون جديد.

تضمن الدولة عمل الجمعيات والنقابات.

المادة ١٥:العمل حق للمواطن وتكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

المادة ١٦:حق الملكية الخاصة مصون، ولا تُنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل.

ملكية الأموال العامة مصونة وجميع الثروات الطبيعية ومواردها هي ملكية عامة وتقوم الدولة بحفظها واستغلالها واستثمارها لمصلحة المجتمع.

المادة ١٧:العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

حق التقاضي والدفاع وسلوك سبل الطعن مصون بالقانون، ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي مبرم.

المادة ١٨:تصون الدولة كرامة الإنسان وحرمة الجسد وتمنع الاختفاء القسري والتعذيب المادي والمعنوي، ولا تسقط جرائم التعذيب بالتقادم.

باستثناء حالة الجرم المشهود، لا يجوز إيقاف أي شخص أو الاحتفاظ به أو تقييد حريته إلا بقرار قضائي.

المادة ١٩:المساكن مصونة، لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون.

المادة ٢٠:الأسرة نواة المجتمع، وتلتزم الدولة بحمايتها.

المادة ٢١:تحفظ الدولة المكانة الاجتماعية للمرأة، وتصون كرامتها ودورها داخل الأسرة والمجتمع، وتكفل حقها في التعليم والعمل.

تكفل الدولة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة، وتحميها من جميع أشكال القهر والظلم والعنف.

المادة ٢٢:تعمل الدولة على حماية الأطفال من الاستغلال وسوء المعاملة، وتكفل حقهم في التعليم والرعاية الصحية.

المادة ٢٣:تصون الدولة الحقوق والحريات الواردة في هذا الباب، وتمارس وفقا للقانون، ويجوز إخضاع ممارستها للضوابط التي تشكل تدابير ضرورية للأمن الوطني أو سلامة الأراضي أو السلامة العامة أو حماية النظام العام ومنع الجريمة، أو لحماية الصحة أو الآداب العامة.

الباب الثالث: نظام الحكم في المرحلة الانتقالية

أولا – السلطة التشريعية

يمارس السلطة التشريعية مجلس الشعب.

المادة ٢٤:يشكل رئيس الجمهورية لجنة عليا لاختيار أعضاء مجلس الشعب.

تشرف اللجنة العليا على تشكيل هيئات فرعية ناخبة، وتنتخب تلك الهيئات ثلثي أعضاء مجلس الشعب.

يعين رئيس الجمهورية ثلث أعضاء مجلس الشعب لضمان التمثيل العادل والكفاءة.

المادة ٢٥:لا يجوز عزل عضو مجلس الشعب إلا بموافقة ثلثي أعضائه.

يتمتع عضو مجلس الشعب بالحصانة البرلمانية.

المادة ٢٦:يتولى مجلس الشعب السلطة التشريعية حتى اعتماد دستور دائم، وإجـراء انتخابات تشريعية جديدة وفقا له.

مدة ولاية مجلس الشعب ثلاثون شهرا قابلة للتجديد.

المادة ٢٧:يؤدي أعضاء مجلس الشعب القسم أمام رئيس الجمهورية، وتكون صيغة القسم: «أقسم بالله العظيم أن أؤدي مهمتي بأمانة وإخلاص».

المادة ٢٨:ينتخب مجلس الشعب في أول اجتماع له رئيسا ونائبين وأمينا للسر، ويكون الانتخاب بالاقتراع السري وبالأغلبية، ويرأس الجلسة الأولى لحين الانتخاب أكبر الأعضاء سنا.

المادة ٢٩:يعد مجلس الشعب نظامه الداخلي في شهر من أول جلسة له.

المادة ٣٠:يتولى مجلس الشعب المهام التالية:

أ- اقتراح القوانين وإقرارها.

ب- تعديل أو إلغاء القوانين السابقة.

ت- المصادقة على المعاهدات الدولية.

ث- إقرار الموازنة العامة للدولة.

ج- إقرار العفو العام.

ح- قبول استقالة أحد أعضائه أو رفضها أو رفع الحصانة عنه وفقا لنظامه الداخلي.

خ- عقد جلسات استماع للوزراء.

يتخذ مجلس الشعب قراراته بالأغلبية.

ثانيا: السلطة التنفيذية:

المادة ٣١:يمارس رئيس الجمهورية والوزراء السلطة التنفيذية ضمن الحدود المنصوص عليها في هذا الإعلان الدستوري.

المادة ٣٢:رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، والمسؤول عن إدارة شؤون البلاد ووحدة أراضيها وسلامتها، ورعاية مصالح الشعب.

المادة ٣٣:يؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب، وتكون صيغتها: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على سيادة الدولة ووحدة البلاد وسلامة أراضيها واستقلال قرارها، والدفاع عنها، وأن أحترم القانون وأرعى مصالح الشعب وأسعى بكل صدق وأمانة لتأمين حياة كريمة لهم وتحقيق العدل بينهم، وترسيخ القيم النبيلة والأخلاق الفاضلة».

المادة ٣٤:يسمي رئيس الجمهورية نائبا له أو أكثر ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم ويقبل استقالتهم، وفي حال شغور منصب الرئاسة يتولى النائب الأول صلاحيات رئيس الجمهورية.

المادة ٣٥:يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ويقبل استقالتهم.

يؤدي الوزراء القسم أمام رئيس الجمهورية، وتكون صيغة القسم: «أقسم بالله العظيم أن أؤدي مهمتي بأمانة وإخلاص».

المادة ٣٦:يصدر رئيس الجمهورية اللوائح التنفيذية والتنظيمية ولوائح الضبط والأوامر والقرارات الرئاسية وفقا للقوانين.

المادة ٣٧:يمثل رئيس الجمهورية الدولة، ويتولى التوقيع النهائي على المعاهدات مع الدول والمنظمات الدولية.

المادة ٣٨:يعين رئيس الجمهورية رؤساء البعثات الدبلوماسية لدى الدول الأجنبية وإقالتهم، ويقبل اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية لدى الجمهورية العربية السورية.

المادة ٣٩:لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين.

يُصدر رئيس الجمهورية القوانين التي يقرها مجلس الشعب، وله الاعتراض عليها بقرار معلل في شهر من تاريخ ورودها من المجلس الذي يعيد النظر فيها، ولا تقر القوانين بعد الاعتراض إلا بموافقة ثلثي مجلس الشعب، وفي هذه الحالة يصدرها رئيس الجمهورية حكما.

المادة ٤٠:لرئيس الجمهورية منح العفو الخاص ورد الاعتبار.

المادة ٤١:يعلن رئيس الجمهورية التعبئة العامة والحرب بعد موافقة مجلس الأمن القومي.

إذا قام خطر جسيم وحال يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة واستقلال أرض الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن مباشرة مهامها الدستورية، لرئيس الجمهورية أن يعلن حالة الطوارئ جزئيا أو كليا لمدة أقصاها ٣ أشهر في بيان إلى الشعب بعد موافقة مجلس الأمن القومي واستشارة رئيس مجلس الشعب ورئيس المحكمة الدستورية ولا تمدد لمرة ثانية إلا بعد موافقة مجلس الشعب.

المادة ٤٢: تتولى السلطة التنفيذية ما يلي:

تنفيذ القوانين والخطط والبرامج المعتمدة.

إدارة شؤون الدولة وتنفيذ السياسات العامة التي تحقق الاستقرار والتنمية.

إعداد مشروعات القوانين لرئيس الجمهورية لاقتراحها على مجلس الشعب.

إعداد الخطط العامة للدولة.

إدارة الموارد العامة للدولة وضمان استخدامها بشكل فعّال وشفاف.

إعادة بناء المؤسسات العامة وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد.

بناء المؤسسة الأمنية بما يضمن تعزيز الأمن والاستقرار الداخلي وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم.

بناء جيش وطني احترافي مهمته الدفاع عن حدود البلاد وسيادتها، وحماية الشعب بكل وطنية وإخلاص، مع الالتزام التام باحترام القوانين النافذة.

تعزيز العلاقات الدولية والتعاون مع المنظمات الدولية لتحقيق المصالح الوطنية.

ثالثا: السلطة القضائية:

المادة ٤٣:السلطة القضائية مستقلة، ولا سلطان على القضاة إلا للقانون.

يضمن المجلس الأعلى للقضاء حسن سير القضاء واحترام استقلاله.

المادة ٤٤:تنشأ المحاكم وتحدد اختصاصاتها بقانون، ويُحظر إنشاء المحاكم الاستثنائية.

المادة ٤٥:النظام القضائي مزدوج ويتكون من القضاء العادي والقضاء الإداري.

يشرف مجلس القضاء الأعلى على القضاء العادي والعسكري.

يتولى مجلس الدولة القضاء الإداري وهو هيئة قضائية واستشارية مستقلة ويبين القانون اختصاصاته وشروط تعيين قضاته وصلاحياته.

المادة ٤٦:تتبع إدارة قضايا الدولة لوزارة العدل ويُنظّم اختصاصها بقانون.

المادة ٤٧:تحل المحكمة الدستورية العليا القائمة وتنشأ محكمة دستورية عليا جديدة.

تتكون المحكمة الدستورية العليا من سبعة أعضاء يسميهم رئيس الجمهورية من ذوي النزاهة والكفاءة والخبرة.وتنظم آلية عملها واختصاصاتها بقانون.

الباب الرابع: الأحكام الختامية

المادة ٤٨:تمهد الدولة الأرضية المناسبة لتحقيق العدالة الانتقالية عبر:

إلغاء جميع القوانين الاستثنائية التي ألحقت ضررا بالشعب السوري وتتعارض مع حقوق الإنسان.

إلغاء مفاعيل الأحكام الجائرة الصادرة عن محكمة الإرهاب التي استخدمت لقمع الشعب السوري بما في ذلك رد الممتلكات المصادرة.

إلغاء الإجراءات الأمنية الاستثنائية المتعلقة بالوثائق المدنية والعقارية والتي استخدمها النظام البائد لقمع الشعب السوري.

المادة ٤٩: تُحدث هيئة لتحقيق العدالة الانتقالية تعتمد آليات فاعلة تشاورية مرتكزة على الضحايا، لتحديد سبل المساءلة، والحق في معرفة الحقيقة، وإنصاف للضحايا والناجين، إضافة إلى تكريم الشهداء.

تستثنى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وكل الجرائم التي ارتكبها النظام البائد من مبدأ عدم رجعية القوانين.

تجرم الدولة تمجيد نظام الأسد البائد ورموزه، ويعد إنكار جرائمه أو الإشادة بها أو تبريرها أو التهوين منها، جرائم يعاقب عليها القانون.

المادة ٥٠:يتم تعديل الإعلان الدستوري بموافقة ثلثي مجلس الشعب بناء على اقتراح رئيس الجمهورية.

المادة ٥١:يستمر العمل بالقوانين النافذة ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها.

المادة ٥٢:تحدد مدة المرحلة الانتقالية بخمس سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ نفاذ هذا الإعلان الدستوري. وتنتهي بعد إقرار دستور دائم للبلاد وتنظيم انتخابات وفقا له.

المادة ٥٣:ينشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

رئيس الجمهورية العربية السورية

١٣ رمضان ١٤٤٦ هـ – ١٣ (مارس) آذار ٢٠٢٥ م

إجماع كردي على رفض «الإعلان الدستوري»: يتنافى مع تنوع سوريا

يتعارض بشكل واضح مع اتفاق "عبدي- الشرع"

بعد أجواء تفاؤلية أعقبت توقيع الاتفاق بين رئيس الإدارة الانتقالية لسوريا أحمد الشرع وقائد «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) مظلوم عبدي، جاء «الإعلان الدستوري» للحكم الانتقالي بدمشق لخمس سنوات مقبلة، بمثابة صدمة للأوساط الكردية.

وسارع «مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد) إلى اعتبار أن «الإعلان الدستوري» لا يتماشى مع «الشرع – عبدي»، ويشكل تراجعاً عن التفاهمات السابقة، في حين أعلن «المجلس الوطني الكردي» رفضه له لأنه مكتوب بعقلية «أمة واحدة ودين واحد، دون ضمان حقوق المكونات القومية والدينية المتنوعة في البلاد».

وأكدت ليلى قره مان، الرئيسة المشتركة لمجلس «مسد»، رفض أي محاولة لإعادة إنتاج الديكتاتورية تحت غطاء الدستور والمرحلة الانتقالية. وقالت لـ«الشرق الأوسط» إن أي إعلان دستوري «يجب أن يكون نتاج توافق وطني حقيقي، وليس مشروعاً مفروضاً من طرف واحد». وطالبت بإعادة صياغة الإعلان بما يضمن توزيع السلطات والحقوق بشكل عادل، «لضمان حرية العمل السياسي، والاعتراف بحقوق جميع المكونات السورية، واعتماد نظام

حكم لا مركزي ديمقراطي، مع وضع آليات واضحة لتحقيق العدالة الانتقالية».

وشدّدت قره مان على أن سوريا وطن لجميع أبنائها. وقالت: «لن نرضى بإعادة بناء النظام الاستبدادي».

وتطرح الإدارة الذاتية و«قسد» ومجلسها السياسي «مسد» النظام الفيدرالي كنظام حكم جديد لسوريا المستقبل، وتقدم اللامركزية بمثابة إصلاح دستوري يعزز استقرار البلاد، وليس للتقسيم، وتأكيدها أن توزيع السلطات لا يعني تفكيك الدولة، بل يضمن مشاركة جميع المكونات في الحكم، فيما أثار «الإعلان الدستوري» انتقادات حادة في الأوساط السياسية والشعبية الكردية واعتبر الكثيرون أنه «يتنافى» مع تنوع سوريا، ويضم بنوداً تتشابه مع حقبة حكم حزب «البعث».

من جهته عبر شلال كدو، عضو الأمانة العامة لـ«المجلس الوطني الكردي»، عن موقفه الرافض للإعلان. وقال في مقابلة تلفزيونية بثتها شبكة «رووداو» الإعلامية الكردية، الخميس، إن الإعلان «كُتب بعقلية تقوم على أمة واحدة ودين واحد، ولم يضمن حقوق المكونات القومية والدينية في البلاد».

واعتبر كدو أن دستور سوريا لعام ١٩٢٠ كان أفضل بكثير من «الإعلان الدستوري». وأضاف أن «هذه الخطوة خطيرة في بلد متعدد القوميات والمكونات وأعتقد أن سوريا لا يمكن أن تُدار بهذا الدستور المؤقت، وستبرز العديد من المشاكل بسببه».

الإدارة الذاتية تنتقد الإعلان الدستوري

وانتقدت الإدارة الذاتية الكردية، الخميس، الإعلان الدستوري الذي وقعه الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، معتبرة أنه «يتنافى» مع تنوع سوريا، ويضم بنوداً تتشابه مع حقبة حكم حزب «البعث».

وفي بيان صدر بعد يومين من توقيع اتفاق بينها وبين السلطات الجديدة في دمشق، اعتبرت الإدارة الكردية أن الإعلان الدستوري «يتنافى من جديد مع حقيقة سوريا وحالة التنوع الموجود فيها»، ويخلو من «مكوناتها المختلفة من كرد وحتى عرب»، وأشارت إلى أنه «يضم بنوداً ونمطاً تقليدياً يتشابه مع المعايير والمقاييس المتبعة من حكومة (حزب) البعث» الذي حكم البلاد لعقود.

وتابع البيان يقول إن الإعلان الدستوري «لا يمثل تطلعات شعبنا ولا يدرك حقيقة هويته الأصيلة في سوريا وهو بمثابة شكل وإطار 'يقوض جهود تحقيق الديمقراطية الحقيقية في سوريا»

وأضاف البيان «نأمل ألا تعود بنا بعض الممارسات والأفكار الضيقة إلى مربع الصفر لأن ذلك سيجعل الجرح السوري منزوفاً من جديد».

بيان للرأي العام حول مسودة الإعلان الدستوري المقدمة من الحكومة المؤقتة

إنّنا في مجلس سوريا الديمقراطية نعلن رفضنا التام للإعلان الدستوري المقدم من الحكومة المؤقتة، وكما ورد في بياننا السابق بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠٢٥، فإن ما سُمي "مؤتمر الحوار الوطني" لم يكن نزيهًا في تمثيل المكونات الاجتماعية أو الكيانات السياسية، ويؤكد مجلس سوريا الديمقراطية أن كل ما يُبنى على نتائج هذا

المؤتمر سيبقى قاصرًا عن معالجة القضية الوطنية.

تعيد هذه المسودة إنتاج الاستبداد بصيغة جديدة، حيث تكرّس الحكم المركزي وتمنح السلطة التنفيذية صلاحيات مطلقة، بينما تقيّد العمل السياسي وتجمّد تشكيل الأحزاب، مما يعطل مسار التحول الديمقراطي، كما تتجاهل المسودة غياب آليات واضحة للعدالة الانتقالية، مما يزيد تعميق الأزمة الوطنية.

نرفض بشدة أي محاولة لإعادة إنتاج الديكتاتورية تحت غطاء "المرحلة الانتقالية"، ونؤكد أن أي إعلان دستوري يجب أن يكون نتاج توافق وطني حقيقي، وليس مشروعًا مفروضًا من طرف واحد، بناءً على ذلك، ندعو إلى إعادة صياغة الإعلان بما يضمن توزيع السلطة بشكل عادل، ويضمن حرية العمل السياسي، والاعتراف بحقوق جميع المكونات السورية، واعتماد نظام حكم لامركزي ديمقراطي، مع وضع آليات واضحة لتحقيق العدالة الانتقالية.

سوريا هي وطن لجميع أبنائها، ولن نرضى بإعادة بناء النظام الاستبدادي.

مجلس سوريا الديمقراطية

١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

الإعلان الدستوري يتعارض بشكل واضح مع اتفاق "عبدي، الشرع"وهذا غير مقبول

وفي تصريح له على منصة X قال مستشار الادارة الذاتية الديمقراطية لاقليم شمال وشرق سوريا السيد بدران جيا كرد أن الاعلان الدستوري يتعارض مع الاتفاق الذي وقع بين مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية وأحمد الشرع الرئيس المؤقت لسوريا.

وقال: "قبل عدة أيام وقع اتفاق بين الجنرال مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية والسيد أحمد الشرع في دمشق، بهدف إنهاء الصراعات الجارية بطرق سلمية عبر الحوار والمشاركة الفعلية لجميع السوريين، ولا سيما مكونات شمال وشرق سوريا، في العملية السياسية وفي اللجان والهياكل المعنية بالمرحلة الانتقالية".

وتابع جيا كرد "إلا أننا فوجئنا لاحقاً بالإعلان الدستوري الذي صُدق ونشر، دون أي مشاركة أو تمثيل حقيقي للمكونات والأطياف السورية، وخاصة مكونات شمال وشرق سوريا، وهو ما يتعارض بشكل واضح مع الاتفاق المبرم قبل أيام ومما يجعله أمراً غير مقبولاً".

وأضاف "إضافة إلى ذلك، فإن محتوى الإعلان الدستوري جاء إقصائياً وأحادي اللون، ولا يعكس تنوع المجتمع السوري وطموحاته وحقوقه المشروعة، بل يعيد إنتاج ممارسات نظام استبدادي سابق. وعليه، من الضروري إعادة النظر في هذه اللجنة وإيقاف عملها، والعمل على إعادة تشكيلها وفق ما تم الاتفاق عليه، بهدف إعداد مسودة إعلان دستوري جديد تضمن تمثيل الجميع وتحفظ حقوق الشعب السوري".

خبراء: الإعلان الدستوري في سوريا يثير مخاوف إزاء إدارة المرحلة الانتقالية

يمنح الإعلان الدستوري الذي أقرته دمشق، الخميس، سلطات مطلقة للرئيس أحمد الشرع في إدارة المرحلة الانتقالية، وفق ما يقول خبراء، من دون أن يلبي تطلعات الأقليات على رأسهم الكورد، الذين أبدوا خشيتهم من إعادة إنتاج «نظام استبدادي».

وإقرار الإعلان الدستوري إحدى الخطوات التي تعهد الشرع القيام بها في إطار مساعيه لتكريس سلطته في المرحلة الانتقالية، منذ الإطاحة بحكم الرئيس بشار الأسد، بعد نحو ١٤ عاماً من نزاع دامٍ ومدمر.

لا تؤسس لمرحلة سياسية جديدة

ويقول الأستاذ في القانون الدستوري، سام دلة، لـ«وكالة الصحافة الفرنسية»، إن الوثيقة «لا تؤسس لمرحلة سياسية جديدة» في البلاد.

ويشرح: «منح الإعلان الدستوري سلطات مطلقة لرئيس المرحلة الانتقالية في تكوين كافة السلطات، مع توقيع على بياض في اتخاذ القرارات» خلال المرحلة الانتقالية، التي تعادل «مدة حكم كاملة من دون الاستناد إلى أي شرعية انتخابية».

ويكرس الإعلان الدستوري «إقامة نظام رئاسي، لا يصلح لإدارة مرحلة انتقالية»، وفق دلة الذي شغل عام ٢٠١٢ منصب المتحدث باسم لجنة صياغة دستور ٢٠١٢ قبل مغادرته سوريا.وبحسب بنود الوثيقة التي نشرتها الرئاسة، يعين رئيس الجمهورية «ثلث أعضاء مجلس الشعب»، ويشكل كذلك «لجنة عليا» تشرف على تشكيل هيئات فرعية «لانتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشعب» المتبقين. ويعود له أن يتولى مع الوزراء الذين يعيّنهم، «السلطة التنفيذية»، ما يعني استبعاد منصب رئاسة الحكومة.

ورغم تأكيد الوثيقة أن السلطة القضائية «مستقلة»، فإنها منحت رئيس الجمهورية حق تسمية أعضاء المحكمة الدستورية العليا، التي يفترض أنها تشكل المرجعية القضائية الأعلى في البلاد.

ويسأل دلة: «إذا كان الرئيس هو من يختار أعضاء مجلس الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة... ويعين الوزراء ويقيلهم، ويعين أعضاء المحكمة الدستورية بمفرده، من دون ضمان استقلاليتها بتعدد مصادر تسميتها، فماذا ترك من مبدأ الفصل بين السلطات؟».

ويستنتج: «كل ما يتعلق بالتوازن بين السلطات والفصل بينها غير موجود»، معرباً عن اعتقاده بأن الإعلان الحالي «يعيد إنتاج النظام السابق مع سلطات أوسع بيد الرئيس (...)، ولا يقدم أي ضمانات لانتقال ديمقراطي نحو مرحلة جديدة»، مضيفاً: «إنه إعلان دستوري مفصّل على قياس الإدارة الجديدة».

«ديكتاتورية» جديدة

في موازاة تشريعه لمركزية السلطة، يتغاضى الإعلان الدستوري الذي سيشكل مرجعية حتى وضع دستور جديد تُجرى الانتخابات التشريعية على أساسه، عن قضايا عدة، بينها: اللامركزية، وتوجيه إشارات طمأنة إلى مكونات سورية أملت بأن تؤدي دوراً في بناء سوريا ما بعد الأسد.

وجاءت المصادقة على الإعلان الدستوري بعد محطتين؛ الأولى أعمال العنف الدامية في الساحل السوري التي أوقعت ١٤٧٦ قتيلاً مدنياً غالبيتهم علويون، قضوا على أيدي عناصر الأمن العام ومجموعات رديفة، وفق آخر حصيلة لـ«المرصد السوري لحقوق الإنسان». وشكل ذلك اختباراً مبكراً للشرع الذي كان تعهد بالحفاظ على «السلم الأهلي»، بعيداً عن منطق «الانتقام».

والمحطة الثانية هي توقيع الشرع اتفاقاً مع الكورد يقضي بـ«دمج» مؤسسات إدارتهم الذاتية في إطار الدولة السورية.

لكن الكورد الذين استبعدتهم السلطة من مؤتمرات ولجان شكلتها خلال الأسابيع

الماضية،كانوا أول من سارع إلى رفض الإعلان الدستوري، ونددوا بـ«محاولة لإعادة إنتاج الديكتاتورية».

ودعوا، في بيان، الجمعة، إلى «إعادة صياغة الإعلان بما يضمن توزيع السلطة بشكل عادل... والاعتراف بحقوق جميع المكونات السورية، واعتماد نظام حكم لا مركزي ديمقراطي».

لم تتضمن أي بنوده كلمة ديمقراطية

ونص الإعلان الدستوري، الذي لم تتضمن أي بنوده كلمة ديمقراطية، على أن «الفقه الإسلامي المصدر الرئيس» للتشريع، بعدما كان سابقاً مصدراً أساسياً للتشريع. كما يحدد أن الإسلام هو دين رئيس الدولة، من دون أن يتضمن توافر شروط أخرى. ويجعل من العربية «اللغة الرسمية» في «الجمهورية العربية السورية».

ووقع الشرع الإعلان الدستوري بينما جلس أعضاء لجنة الصياغة على يمينه، وجلس عن يساره عدد من شرعيي «هيئة تحرير الشام»، الفصيل الذي تزعمه الشرع وقاد الهجوم الذي أطاح بالأسد.

قلق الأقليات

ويرى الأستاذ الجامعي في باريس، تيغران يغافيان، أن الأقليات «تشعر بقلق بالغ إزاء ما تؤول إليه الأمور؛ إذ إن المؤشرات كافة تشير إلى عملية تحول تدريجي إلى الجمهورية الإسلامية السورية»، معتبراً ذلك بمثابة «صفعة لخطاب يروّج للتنوع والشمول».

ويضيف: «من الواضح أن الأمر الوحيد الذي يمكن أن يطمئن الأقليات، التي تشعر بأنها مهددة من النظام الجديد، هو نوع من الفيدرالية، مع ضمان استقلالية في التعليم والمحاكم».

خلال توقيعه الإعلان الدستوري في القصر الرئاسي، قال الشرع، الخميس: «هذا تاريخ جديد لسوريا، نستبدل فيه الظلم بالعدل»، آملاً في أن يكون «فاتحة خير للأمة السورية على طريق البناء والتطور».

ويذكّر المحامي طارق الكردي، أحد أعضاء اللجنة الدستورية التي أنشأتها الأمم المتحدة في جنيف لوضع دستور جديد، لـ«وكالة الصحافة الفرنسية»، بأن «الإعلان الدستوري جاء في مرحلة صعبة تمر بها سوريا بعد ٥٤ سنة من الديكتاتورية و١٤ سنة من حرب مدمرة شنها نظام الأسد على الشعب السوري».

ويضيف: «يتعيّن مقاربته من نظرة واقعية؛ إذ لا يمكن مقارنته بدساتير في دول تنعم بظروف طبيعية ومستقرة لفترات طويلة»، موضحاً أن «تحديات أو ثغرات قد تنشأ عند بدء التنفيذ، وسيكون حينها مطلوباً من السلطة التشريعية أن تبادر فوراً إلى تطويره».

ويقول: «العربة انطلقت والمرحلة الانتقالية بدأت، والمطلوب حالياً حوار بين كل الأطراف لتمتين الوحدة الوطنية بين السوريين».

مجلس الأمن يطالب السلطات الانتقالية السورية بحماية الأقليات

نَدَّد مجلس الأمن، بشدة، بـ«عمليات القتل الجماعي» للمدنيين في سوريا، داعياً السلطات الانتقالية إلى «حماية جميع السوريين، بصرف النظر عن عِرقهم أو دينهم»، فضلاً عن «الوقف الفوري» لأعمال العنف، وإلى إجراء «تحقيقات سريعة وشفافة ومستقلة ونزيهة وشاملة» لتقديم جميع الجناة إلى العدالة.

وأصدر الأعضاء الـ١٥ في مجلس الأمن بياناً رئاسياً بالإجماع لـ«التنديد بشدة» بأعمال العنف الواسعة النطاق التي ارتُكبت في محافظتي اللاذقية وطرطوس في سوريا منذ ٦ مارس (آذار) الحالي، مشيراً إلى «عمليات قتل جماعي للمدنيين، ولا سيما في صفوف الطائفة العلوية». كما «ندد بشدة» المجلس بالهجمات التي تستهدف البنية التحتية المدنية، بما فيها المستشفيات، معبراً عن «قلقه البالغ من تأثير هذا العنف على تصاعد التوترات بين الطوائف في سوريا». ودعا كل الأطراف إلى «الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والنشاطات التحريضية، وضمان حماية جميع المدنيين والبنية التحتية المدنية والعمليات الإنسانية».

وإذ أكد «التزام احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كل الظروف»، حضَّ كل الأطراف والدول على «ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى المتضررين، وضمان المعاملة الإنسانية لجميع الأشخاص، بمن فيهم أي شخص استسلم أو ألقى سلاحه». وطالب بتقديم دعم دولي إضافي لجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الرامية إلى زيادة الدعم الإنساني للمدنيين المحتاجين في كل أنحاء سوريا «على

وجه السرعة». وكذلك دعا السلطات المؤقتة إلى «حماية جميع السوريين، بصرف النظر عن عِرقهم أو دينهم»، مذكّراً بالقرار ٢٢٥٤ وبـ«التزامه الراسخ بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها». ودعا كل الدول إلى «احترام هذه المبادئ والامتناع عن أي عمل أو تدخُّل قد يزيد من زعزعة استقرارها».

وشدد مجلس الأمن، في بيانه، على «أهمية مكافحة الإرهاب في سوريا»، معبراً عن «قلقه البالغ إزاء التهديد الخطير الذي يُشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب»، مُشيراً إلى أن «هذا التهديد قد يُؤثر على كل المناطق والدول الأعضاء». وحضَّ السلطات السورية على اتخاذ «تدابير حاسمة للتصدي للتهديد الذي يُشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب»، مشدداً على «التزامات سوريا بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ لعام ١٩٩٩، و١٩٨٩ لعام ٢٠١١، و٢١٧٨ لعام ٢٠١٤، و٢٢٥٣ لعام ٢٠١٥، و٢٣٩٦ لعام ٢٠١٧، المتعلقة بالوضع في سوريا. وإذ أخذ علماً بإعلان السلطات السورية المؤقتة تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في أعمال العنف ضد المدنيين وتحديد المسؤولين عنها، دعا إلى إجراء «تحقيقات سريعة وشفافة ومستقلة ونزيهة وشاملة، وفقاً للمعايير الدولية؛ لضمان المساءلة وتقديم جميع الجناة إلى العدالة». وقال: «يجب على السلطات السورية المؤقتة محاسبة مرتكبي عمليات القتل الجماعي هذه». وأشار الى قرار السلطات تشكيل لجنة للسلم الأهلي، مرحباً بإدانة السلطات الموقتة العلنية حوادث العنف، داعياً إلى اتخاذ «مزيد من التدابير لمنع تكرارها، بما في ذلك العنف ضد الأشخاص على أساس العِرق أو الدين أو المعتقد، وحماية جميع المدنيين في سوريا من دون تمييز».

وكرَّر مجلس الأمن دعواته إلى «تنفيذ عملية سياسية شاملة بقيادة سورية وملكية سورية، بتيسير من الأمم المتحدة، وتستند إلى المبادئ الأساسية الواردة في القرار ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥، على أن يشمل ذلك حماية حقوق جميع

> **نائب الرئيس الأمريكي: على واشنطن أن تتذكر مع من تتعامل في سوريا**

السوريين، بغضّ النظر عن عِرقهم ودينهم، مؤكداً دعمه جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسن في هذا الصدد.

تحذير امريكي

الى ذلك قال نائب الرئيس الامريكي دونالد ترامب، إن على الإدارة الامريكية أن «تتذكر مع من تتعامل في سوريا، وعليها ضمان حماية هذه المجتمعات التاريخية».
نائب الرئيس الأمريكي: على الإدارة الأمريكية أن تتذكر مع من تتعامل في سوريا

أفادت مصادر إعلاميّة، أنّ نائب الرئيس الامريكي دونالد ترامب، جي دي فانس «وجه انتقادات شديدة للإدارة الجديدة في سوريا».

وقال فانس في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز» اليوم، إنَّ بلاده «لن تنشر قوات امريكية في سوريا، ولكنها تملك الكثير مما يمكنها فعله دبلوماسياً واقتصادياً لحماية الأقليات هناك».

ونوه فانس، أنه على الإدارة الامريكية أن «تتذكر مع من تتعامل في سوريا وعليها ضمان حماية هذه المجتمعات التاريخية» في إشارة إلى الكُرد والمسيحيين والدروز وغيرهم.

وأشار إلى أن واشنطن تتحدث مع حلفائها، وتعمل كذلك بعيداً عن الإعلام من أجل تشجيع سلطة دمشق (التي وصفها بالمتشددة) على حماية المجتمعات وضمان حقوقها.

تركيا: مقترحنا للإدارة السورية هو إعطاء الكورد حقوقهم

دعتْ تركيا الإدارة السورية إلى منح الكورد حقوقاً متساويةً، ورفع الظلم التاريخي الذي تعرضوا له، مع عدم التسامح مع التنظيمات الإرهابية وإخراجها من المعادلة.

وشدد وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، على ضرورة استبعاد جميع العناصر المسلحة المتورطة في أنشطة إرهابية من المعادلة في سوريا، وعودة جميع السكان إلى حياتهم الطبيعية في سوريا.

ووصف فيدان، في مقابلة تلفزيونية ليل الجمعة – السبت، الاتفاق الموقع بين الرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرع، وقائد «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، مظلوم عبدي، بأنه «فرصة تاريخية»، مضيفاً أنه من المهم للإدارة الجديدة في سوريا أن تمنح حقوقاً متساويةً للكورد، وترفع عنهم الاضطهاد والظلم التاريخي اللذين تعرضوا لهما.

اتفاق الشرع - عبدي

ولفت إلى أنه نقل إلى الشرع، خلال اجتماع الوفد التركي معه في دمشق، الخميس، وجهة نظر تركيا وهواجسها بالنسبة للاتفاق، قائلاً: «إذا كان هناك اتفاق وقع بنيّات حسنة، فليكن، ولكن قد تكون هناك بعض المشاكل أو الألغام المزروعة في المستقبل، نحن كتركيا نراقب هذا عن كثب، ومقترحنا لـلإدارة الجديدة هو إعطاء الكورد السوريين حقوقهم، وهذا يحظى بأهمية كبيرة لدينا».

وعبَّر فيدان، الذي زار دمشق على رأس وفد ضم وزير الدفاع يشار غولر ورئيس المخابرات إبراهيم كالين، عن اعتقاده بأنه لن تكون هناك أي تنازلات في سوريا بشأن مساعي الحكم الذاتي (للكورد) أو الإدارة الذاتية.

وقال، في هذا الصدد، إن «سوريا دولة كبيرة، وبصراحة، لا أعتقد أن الإدارة السورية لديها مثل هذا الفهم، ولا أعتقد أن هناك طلباً في هذا الاتجاه أيضاً».

وعن العوامل التي دفعت «قسد» للاتفاق مع الإدارة السورية الجديدة، قال فيدان: «في الأساس، ما قلناه منذ البداية، كما تعلمون، هو أن على الإدارة السورية الجديدة

أن تأخذ زمام المبادرة لإنهاء احتلال (وحـدات حماية الشعب) (الكردية) لجزء من الأراضي السورية، هذه هي الاستراتيجية التي رسمها رئيسنا (رجب طيب إردوغان) منذ البداية».

وأضـاف: «هناك منظمات إرهابية تحاول استغلال الوضع في سوريا، وتطرقنا إلى هذا الأمر خلال زيارتنا لدمشق أيضاً، وأكدنا ضـرورة استبعاد جميع العناصر المسلحة المتورطة، كما ناقشنا أيضاً القضايا الأخرى التي يجب أن تكون على جدول الأعمال بين البلدين، مثل الطاقة والمساعدات وغيرها من الملفات المهمة».

عودة اللاجئين

وأكد فيدان أهمية عودة الحياة إلى طبيعتها في سوريا، وأنه أمر ضروري لعودة اللاجئين المقيمين في تركيا والدول المجاورة، قائلاً إنه «بدون استعادة الحياة الطبيعية، لن يكون من الممكن عودة اللاجئين، سواء في تركيا أو في البلدان المجاورة، ونرى بعض التطورات الإيجابية، ولو بشكل محدود، لكن الأهم هو ضمان الأمن والاستقرار».

وأشار إلى بدء حقبة جديدة في سوريا اعتباراً من ٨ ديسمبر (كانون الأول) الماضي، جلبت معها الكثير من الفرص التاريخية للشعب السوري والمنطقة، وفي الوقت ذاته الكثير من المشكلات.

وذكر أن الإدارة السورية الجديدة تسلمت البلاد من النظام المخلوع وسط حالة كبيرة من تفشي الفقر والعجز والجوع، وتحاول الآن بناء البلد مجدداً يداً بيد مع الشعب، وأن سوريا بحاجة ملحة للدعم من المجتمع الدولي وتركيا والدول المجاورة، مؤكداً أن هذا الأمر يعد مسؤولية تاريخية.

وتطرق فيدان إلى اجتماع «سوريا ودول الجوار»، الذي ضم تركيا وسوريا والأردن والعراق ولبنان، قائلاً: «تم وضع أسس آلية جديدة لمكافحة تنظيم (داعش) الإرهابي، وهي

> **فيدان: من المهم للإدارة الجديدة في سوريا أن تمنح حقوقا متساوية للكورد**

مبادرة كانت تركيا قد اقترحتها سابقاً، وتعد سوريا جزءاً أساسياً من هذه الجهود، لأن منع ظهور (داعش) مجدداً في سوريا والعراق أمر بالغ الأهمية، لقد ناقشنا التفاصيل الفنية لهذه الآلية الجديدة والمعايير التي يمكن أن تتبعها».

أحداث الساحل السوري

وعن التوترات في بعض المناطق السورية، والأحداث التي شهدها الساحل السوري مؤخراً في اللاذقية وطرطوس، قال فيدان: «سبق أن حذرنا من حـدوث استفزازات، وللأسف هذه ليست المرة الأولـى، ولن تكون الأخيرة، المهم هو اتخاذ التدابير الإدارية والسياسية لمواجهة مثل هذه الاستفزازات».

وأوضح أن الاستفزازات تستهدف الطائفة العلوية في المنطقة، وأن الاشتباكات الأخيرة نشأت نتيجة قيام بقايا نظام بشار الأسد بنصب كمين لقوات الحكومة السورية، وقتل عدد من الجنود، ما أدى إلى تصاعد التوتر ومشاركة عناصر مدنية من كلا الطرفين في المواجهات.

وقال فيدان: «في منطقة حساسة تضم نسيجاً متنوعاً من العلويين والسنة، وتاريخها القريب شهد بعض الآلام، من الواضح أن هناك جرحاً ما زال مفتوحاً ويجعلها عرضة للاستفزازات».

وأضاف أن «المنطقة عانت كثيراً، ومن غير المقبول أن تظل البنادق تريق الدماء على الجانب الآخـر من حدودنا، بينما يعيش الجميع في المنطقة والعالم في سعادة ورخاء».

مظلوم عبدي : الشرع هو الرئيس...
والشعب الكردي محروم من حقوقه الأساسية

*مجلة»المجلة»اللندنية

إبراهيم حميدي-لندن:قال قائد «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) الجنرال مظلوم عبدي، في حديث إلى «المجلة»، إن أحمد الشرع هو رئيس المرحلة الانتقالية في سوريا، وإن «التأخير في موضوع التهنئة» للرئيس الشرع حصل بسبب «عدم حضورنا» حفل «يوم النصر» الذي جرى فيه تنصيب الشرع رئيسا يوم ٢٩ يناير/كانون الثاني الماضي.

وأُجري هذا الحوار في ١٧ فبراير/شباط عبر الانترنت، ونشر في النسخة الورقية لـ «المجلة» في عدد مارس/اذار، أي قبل توقيع الاتفاق مع الرئيس الشرع مساء الاثنين. وكتب عبدي على حسابه في «اكس» بعد توقيع الاتفاق: «في هذه الفترة الحساسة، نعمل سوياً لضمان مرحلة انتقالية تعكس تطلعات شعبنا في العدالة والاستقرار. نحن ملتزمون ببناء مستقبل أفضل يضمن حقوق جميع السوريين ويحقق تطلعاتهم في السلام والكرامة. نعتبر هذا الاتفاق فرصة حقيقية لبناء سوريا جديدة تحتضن جميع مكوناتها وتضمن حسن الجوار».

ابرز ماجاء في الحوار:

* هناك خطوط عريضة مثل: وحدة أراضي سوريا، وأن يكون هناك جيش واحد في سوريا وتكون المؤسسات واحدة، وتكون لدينا عاصمة واحدة، وعلم واحد، هذه نقاط سيادية ونقاط أساسية
* نحن نرى أننا يجب أن نكون جزءا من وزارة الدفاع، ولذلك يجب أن يكون لنا رأي في الأساليب المتبعة. ما دمنا سنكون جزءا من هذا الأمر وما دام سيتم أخذ رأينا في الأمور الأساسية فسنكون ملتزمين
* سقوط نظام الأسد كان متوقعا، ولكن لا أعتقد أن أحدا توقع سقوطه بهذه السرعة، أظن حتى الذين أسقطوا النظام لم يتوقعوا أن يتم بهذه السرعة
* الشعب الكردي محروم من حقوقه الأساسية مثل اللغة الأم ولغة الدراسة وحتى المواطنة، محروم من كل ذلك. بالطبع كل هذه الأمور يجب إعادة النظر فيها أثناء كتابة الدستور
* الامريكيون يؤكدون دائما أنهم لن يكونوا موجودين إلى الأبد في هذه المنطقة. ولكن أظن أن الأسباب التي أدت إلى دخول الامريكيين إلى سوريا، موضوع الإرهاب و«داعش»، هذه الأسباب لا تزال موجودة
* لا سوريا هي العراق، ولا شمال شرقي سوريا هو كردستان. الموضوعان مختلفان سواء من الناحية الديموغرافية وحتى من ناحية التقسيم الجغرافي

وهنا نص الحديث الذي جرى عبر تطبيق «زووم» في ١٧ فبراير/شباط ٢٠٢٥:

هدفنا الأساسي أن تكون هناك نتيجة من الحوار

*** قرأنا في الأخبار أنك هنأت الرئيس أحمد الشرع، وأيضا أعربت عن ارتياحك لزيارته إلى عفرين ووجهت إليه دعوة لزيارة مناطق شمال شرقي سوريا، وقرأنا أيضا عن البيان بعد اجتماعات «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) و«مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد) و«الإدارة الذاتية». هل من الممكن أن تشرح لنا خلفية هذه المواقف؟**

– بشكل عام أنت تعرف أن هدفنا الأساسي أن تكون هناك نتيجة من الحوار مع الإدارة الجديدة في دمشق، وأكيد نحن نريد أن نكون جزءا من العملية السياسية وجزءا من سوريا الجديدة، ونحن (أعني الطرفين) حريصان على هذا الأمر حتى الآن.

تعرف بالطبع أن الاجتماع الذي تم خلاله «حفل التنصيب» أو «اجتماع التنصيب» لم نكن موجودين فيه، ولذلك حدث تأخير في موضوع التهنئة (للرئيس الشرع). ولكن بشكل عام ما دمنا حاليا نعمل على التفاوض والحوار والوصول إلى نتيجة والطرف الذي نتحاور معه بالنتيجة هو الإدارة الجديدة في دمشق فمن الطبيعي أن تتم تهنئته على هذا الأمر.

ونحن من طرفنا نعتبر هذه المنطقة (شمال شرقي سوريا) جزءا من سوريا، وأيضا من واجبنا ومن واجب رئيس الإدارة الجديدة في دمشق أن يزور هذه المنطقة كما زار كل المناطق الأخرى.

*** أنت هنأت أحمد الشرع رئيسا في المرحلة الانتقالية؟**

– بالتأكيد. وهو حاليا يعتبر الرئيس الانتقالي لسوريا إلى حين أن تتم انتخابات وتتم الموافقة على الدستور وتحصل اتفاقات على الإجراءات القانونية الأخرى.

الفكرة الأساسية أننا نريد الحوار والوصول إلى نتائج لمستقبل المنطقة. الطرف الذي نتفاوض معه هو حاليا الإدارة الجديدة في دمشق وهو رئيس الإدارة حاليا.

*** إذن الجنرال مظلوم عبدي يهنئ الشرع وهو الرئيس، ويعترف أن علم الثورة هو علم سوريا؟**

- نعم بالضبط، وأؤكد على ذلك.

*** طبعا- كما تفضلت- حدثت جولة من التفاوض في ٢٩ ديسمبر/كانون الأول وذهبت إلى دمشق واجتمعت بالشرع، ذهبت مع سيدتين مساعدتين وهو كان مع فريقه. هل يمكنك أن تعطينا تفاصيل أكثر عن تلك المحادثات؟**

- كانت الزيارة الأولى وكان لقائي الأول مع السيد الشرع وكانت الأحداث ما زالت جديدة وحاولنا أن نتعرف على وجهة نظر الإدارة الجديدة ووضعناهم في صورة الوضع لدينا وأطلعناهم على وجهة نظرنا، باعتباره كان اللقاء الأول. ونحن اعتبرناه لقاء إيجابيا.

على الأقل تعرف الطرفان على وجهتي نظر بعضهما البعض وعلى التحفظات لدى الطرفين. وبالأساس نحن خلال الاجتماع اتفقنا على أن نستمر في التفاوض. لا مشكلة في النقاط الأساسية، فنحن متفقون على الخطوط العريضة.

*** وهي؟**

- وحدة أراضي سوريا، وأن يكون هناك جيش واحد في سوريا وتكون المؤسسات واحدة، وتكون لدينا عاصمة واحدة، وعلم واحد، هذه نقاط سيادية ونقاط أساسية.

لكن هناك تفاصيل كثيرة وآلية التنفيذ، وهناك مسألة التوقيت ومسائل كثيرة، وهناك اختلاف في الجزئيات وهناك اختلاف في وجهتي النظر. ونحن اتفقنا على أن نستمر في التفاوض والحوار ريثما نحل الأمور. من هذه الناحية اعتبرنا أن اللقاء كان إيجابيا.

في ذلك اللقاء تحدثنا في موضوع عفرين وعودة المهجرين إلى عفرين وتلقينا الضمانات والوعود بعودة أهالي عفرين إليها، ونحن لاحظنا وفاء بالوعود، وهذه نقطة أيضا نرحب بها.

*** كان هناك وفاء بوعد إعادة النازحين؟**

- على الأقل هذه نقطة مهمة بالنسبة للشعب الكردي بعودة ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف مهجر إلى مناطقهم، وأثير هذا الأمر، وكان هناك تكرار الوعود ذاتها إلى أهالي عفرين أنفسهم خلال زيارته (الرئيس الشرع) عفرين وهذه نعتبرها نقطة إيجابية.

*** كما ذكرت هناك اتفاق على المبادئ الأساسية، هل يمكن ذكرها بدقة؟ هل المبادئ الأساسية المتفق عليها خمسة مبادئ؟**

- سأكون صريحا في هذا الخصوص، النقاط التي تتعلق بالجيش: أن يكون لدينا جيش واحد، المؤسسات تكون متكاملة مع بعضها البعض، عودة مؤسسات الدولة أو عودة الدولة بشكل عام إلى مناطقنا، فكما تعرف نحن منذ ١٢ سنة منقطعون عن الداخل السوري بشكل عام وهذه نقاط أساسية بالنسبة لدينا.

والمواضيع الإدارية والمواضيع العسكرية والأمنية نحن متفقون عليها ضمن سوريا واحدة ضمن الحفاظ على الحدود الموجودة. النقاط الأخرى كما ذكرناها في تصريحاتنا: هناك نقاط متفقون عليها ولكن آلية التنفيذ والتوقيت بحاجة إلى نقاش والوقوف عليها.

جزء من الجيش... والتحضير

*** حسب ما سمعت أنكم تبلغتم أن «قوات سوريا الديمقراطية» يجب أن تدخل كأفراد وليس ككتلة واحدة، «الإدارة الذاتية» تُحَلّ، الثروات الطبيعية الاستراتجية تكون تحت سيطرة الدولة، كل المقاتلين الأجانب في «قوات سوريا الديمقراطية» يخرجون خارج سوريا. هل هذا صحيح؟ وما هو ردكم على هذه النقاط؟**

– حاليا نحن بصدد أن نصل إلى نتائج أو أن يتكلل الحوار والمفاوضات الدائرة بالنجاح، فهذه هي النقطة الأساسية بالنسبة إلينا. في التفاصيل، هناك نقاط كثيرة يمكن التحدث فيها. أما في موضوع الجيش فأظن أن هناك حاليا طريقة متبعة في إعادة هيكلة الجيش ونحن كقوات «قسد» بالتأكيد سنلتزم بالأسلوب الأساسي الذي تتم به هيكلة الجيش.

لهذه المنطقة خصوصيتها وهذه مسألة سنناقشها أثناء دراسة موضوع دمج المؤسسات العسكرية. المسألة العسكرية تحتاج إلى مناقشة كما ذكرت بما يخص آلية التنفيذ والتوقيت. والمبدأ الأساسي الذي نتفق عليه أن لا يكون هناك جيشان، بل فقط جيش واحد. وهذه أمور نتفق عليها.

*** عندما أجرينا حوارا مع وزير الدفاع اللواء مرهف أبو قصرة تحدث عن خطة منظمة لوضع هيكلية كاملة للجيش الجديد. هل أنت مستعد لأن تكون «قوات سوريا الديمقراطية» ضمن هذه الهيكلية التي تجريها وزارة الدفاع؟**

– بشرط أن نكون ضمن موضوع التحضير والنقاش. نحن نرى أننا يجب أن نكون جزءا من وزارة الدفاع، ولذلك يجب أن يكون لنا رأي في الأساليب المتبعة وكيف يتم التعاطي. ما دمنا سنكون جزءا من هذا الأمر وما دام سيتم أخذ رأينا في الأمور الأساسية فسنكون ملتزمين، لقد قررنا أن نكون موجودين ضمن هذه العملية... ولكي تكون الأمور دقيقة ما دمنا سنكون جزءا من العملية فسنكون ملتزمين بها أيضا.

*** لكن لم تجرِ حتى الآن مفاوضات على المستوى العسكري بينكم وبين وزارة الدفاع...**

– طلبنا أن نبدأ بهكذا مفاوضات.

*** ماذا عن المقاتلين الأجانب؟**

– كنت قد صرحت في هذا الخصوص، وحاليا هناك سبب لوجود المقاتلين غير السوريين وبالأساس نتحدث عن المقاتلين الكورد، أشقائنا الكورد، فهم ليسوا غرباء عنا. هم جاءوا للدفاع خلال الحرب عن هذه المنطقة وعن أهلهم الكورد.

حاليا جميع هؤلاء المقاتلين مستعدون للعودة إلى الأماكن التي أتوا منها. حاليا في كل سوريا هناك وقف لإطلاق النار، هناك هدوء ونوع من الاستقرار وسيعود هؤلاء المقاتلون إلى أماكنهم فور تثبيت وقف إطلاق النار. ننتظر التوصل إلى وقف لإطلاق النار فحاليا ليس لدينا وقف لإطلاق النار. وعندها هم مستعدون لمغادرة المنطقة.

*** هل هناك عدد محدد؟ كنت سمعت أن عددهم ٢٥٠ شخصا؟**

– عددهم بالمئات وليس بالآلاف. لن أدخل في الأرقام ولكن أكتفي بالقول إن عددهم بالمئات وليس بالآلاف، وليس عددا كبيرا كما كان موجودا من مقاتلين في مناطق أخرى وضمنها «هيئة تحرير الشام». وفي الأساس هناك نوع من الازدواجية في هذا الموضوع وهناك نوع من عدم العدالة، فهناك قسم من المقاتلين الأجانب الذين كانوا موجودين يتم منحهم الجنسية ولدينا تحفظات عليهم، ومع ذلك الذين أتوا إلى منطقتنا من أشقائنا الكورد هم أتوا بهدف حماية أقربائهم. ما دام سيكون هناك وقف لإطلاق النار سيعودون، وعددهم كما قلت بالمئات وليس بالآلاف.

*** ماذا عن الثروات الاستراتيجية؟ دمشق تطالب أن تتسلمها بشكل كامل ثم تصرف جزءا من الموارد في مناطق شمال شرقي سوريا...**

– مبدئيا ليس لدينا مشكلة في هذا الموضوع كما تحدثنا في الاجتماع الأول الذي حصل في دمشق أيضا، ليس لدينا مشكلة في هذا الموضوع أبدا. ما نطالب به أن هذه المنطقة كانت مهمشة سابقا أيام النظام ولا نريد أن تتهمش مرة أخرى ويجب أن يتم توزيع موارد الثروات الباطنية بشكل عادل على كل المناطق بما فيها هذه المنطقة.

لا تكرار لتجربة حزب «البعث»

*** ماذا عن مستقبل «الإدارة الذاتية»؟ دمشق أيضا تقول بحلّ «الإدارة» والاكتفاء باللامركزية...**

– هذه المواضيع يجب أن تتم مناقشتها أثناء مناقشة الدستور وفي المرحلة الانتقالية. ليس لدينا إصرار أن تبقى الأمور على حالها. لدينا جسم سياسي وجسم إداري موجود من ١٠–١٢ سنة وكان لوجود هذا الجسم أسبابه وكان حينها ضرورة لتقديم الخدمات ولحماية هذه المنطقة من المؤسسات العسكرية والمؤسسات الإدارية التي كانت موجودة. الآن حدث تغيير في الوضع في سوريا بشكل عام وبالتأكيد سنتكيف مع الوضع الجديد في سوريا.

بشكل دقيق نحن لا نريد تكرار تجربة حزب «البعث»، نظام «البعث» السابق، باحتكار كل السلطات في العاصمة. يجب أن تتم مشاركة بعض صلاحيات العاصمة مع المناطق ولا أقصد منطقتنا تحديدا بل جميع المناطق. وهذه الأمور يجب مناقشتها أثناء كتابة الدستور أو في مؤتمر الحوار الوطني.

بشكل عام يجب أن يكون هناك نوع من الإدارة المحلية في المناطق ولكن نحن مستعدون أن نناقش الوضع الإداري في منطقتنا بما يتناسب مع التغييرات التي طرأت على سوريا بعد سقوط نظام الأسد.

*** طالما تحدثت عن سقوط نظام الأسد، هل توقعت أن يسقط النظام الأسد بهذه السرعة في ديسمبر/كانون الأول الماضي؟**

– بالنسبة لسقوط نظام الأسد فقد كان متوقعا، ولكن لا أعتقد أن أحدا توقع سقوطه بهذه السرعة، أظن حتى الذين أسقطوا النظام لم يتوقعوا أن يتم بهذه السرعة.

*** هل فوجئت بسقوط النظام؟**

– فوجئنا بسقوط النظام بهذه السرعة.

*** عودة إلى موضوع الحوار. الإدارة السورية الجديدة أعلنت عن تنظيم مؤتمر للحوار واللجنة التحضيرية. ما رأيك في هذه اللجنة التحضيرية وما رأيك في هذا الحوار المقترح؟ أعتقد أنكم كنتم طلبتم أن تكونوا جزءا من اللجنة التحضيرية وأن تشاركوا في المؤتمر. ما رأيكم في اللجنة وفي الحوار المتوقع؟**

– بالتأكيد لدينا تحفظات على تشكيل اللجنة بهذا الشكل، نحن نريد أن يتم تمثيل مكونات هذه المنطقة عموما وليس فقط المكون الكردي. هناك مكونات أخرى يجب تمثيلها ضمن لجنة الحوار، وسنطالب بذلك في حال وصول المفاوضات والحوار بيننا إلى نجاح، ونحن نعتبر أنه بالشكل الحالي لا يمثل جميع السوريين ولا يمثل المطلوب. يجب إضافة ممثلين عن المكونات ويكون شاملا.

*** هل تواصلتم مع دمشق في هذا السياق؟**

– سنتواصل. وبالتأكيد سيكون لدينا رأي في هذا الخصوص.

*** كما تعرف هناك فكرة لتشكيل هيئة تشريعية أيضا وهناك فكرة لتشكيل حكومة انتقالية، هل جرى أي تواصل معكم إزاء تشكيل هذين الجسمين؟**

– حتى الآن لم نتباحث في التفاصيل، والمسألة الأساسية التي يجب مراجعتها ونعتبر أنه تم التعاطي معها بشكل ناقص، هي أن الذين يتفقون يشاركون، ومن لا يتوصلون إلى اتفاق لا تتم مشاركتهم، وهذا الموضوع يتناقض مع جوهر مبدأ الحوار ومبدأ مؤتمر الحوار الوطني. بحيث إنك حتى وإن لم تتفق تشارك في المؤتمر للتوصل إلى اتفاق.

ومع ذلك نحن نحاول أن نتوصل إلى نوع من الاتفاق على الخطوط الأساسية ونحن حريصون على المشاركة في هذا المؤتمر بحيث إن لم نشارك لا نكون الطرف الذي ننتقد.

*** أعرف أنه خلال المفاوضات أردتم أن تسجلوا الحقوق الكردية ضمن الدستور. ما هي البنود الدستورية التي تطالبون بها؟**

– هناك موضوعان مختلفان. في شمال شرقي سوريا هناك مكونات أخرى، وهناك مناطق وهناك إدارة وهناك مكتسبات

موجودة منذ عشر سنوات وهذا موضوع على حدة. أما فيما يتعلق بالشعب الكردي فله وضع خاص فالشعب الكردي شعب مضطهد خلال الأزمنة المتعاقبة على سوريا منذ الاستقلال وحتى اليوم. في القوانين هناك استثنائية بحق الشعب الكردي فالشعب الكردي محروم من حقوقه الأساسية مثل اللغة الأم ولغة الدراسة وحتى المواطنة، محروم من كل ذلك. بالطبع كل هذه الأمور يجب إعادة النظر فيها أثناء كتابة الدستور، قانون الشعب الكردي واللغة وحتى موضوع إدارة المناطق. هناك مواضيع أخرى ندرجها ضمن نطاق الحقوق القومية والحقوق السياسية القومية الثقافية للشعب الكردي وهذه يجب إعادة النظر فيها أثناء إعادة كتابة الدستور.

*** ماذا كانت ردة فعل دمشق عندما طرحت هذه الأفكار؟**

– مبدئيا هم لم يكونوا ضد، ومبدئيا أعتقد أنهم مع إدراج حقوق الشعب الكردي في الدستور ولكن لم نتحدث في التفاصيل.

القوى الخارجية

*** إذا انتقلنا إلى موضوع رأي القوى الخارجية بما يجري في سوريا. بالنسبة إلى تركيا هل تعتقد أن تركيا تؤيد الحوار القائم بين الإدارة الجديدة وبينكم؟**

– يجب أن لا تعارض، ولكن حسب دراستنا للوضع هناك معارضة، وأظن أن هناك عائقا، ونحن نشجع تركيا على أن لا يعارضوا هذا الأمر.

*** ماذا عن امريكا؟ هل تشجعكم امريكا على الحوار مع دمشق؟**

– أكيد امريكا تشجعنا، لا بل تتوسط للحوار وتشجع الطرفين على هذا الأمر.

*** ما النصيحة الامريكية لكم هذه الأيام؟**

– النصيحة الامريكية الأساسية أنه يجب أن يكون هناك تواصل وأن لا تنقطع المفاوضات، وأكثر شيء التركيز على الجوانب التي يمكن إحراز تقدم في المفاوضات حولها، وبشكل عام موقفهم إيجابي.

*** حسب علمي أنهم توسطوا بينكم وبين دمشق، كما توسط البريطانيون والفرنسيون والامريكيون، توسطوا بين دمشق وبينكم، ونقلوا رسائل...**

– أكيد، وما زالوا يتوسطون.

*** ما أهم اختراق قاموا به أو أمر أقنعوكم به؟**

– حاليا يعتبرون أن المسألة الأساسية استمرار الحوار والوصول إلى النتائج، والإشارة الثانية أن لا يتم الوقوف عند التفاصيل بشكل عام. التركيز أولا على مسألة الحوار وبعد ذلك الوقوف على التفاصيل.

*** هل وضع الامريكيون إطارا زمنيا للحوار؟**

– لا، حتى الآن لم يتحدد هذا الأمر.

*** دونالد ترمب أصبح رئيسا ونتذكر أنه في أكتوبر ٢٠١٩ فجأة قرر الانسحاب ما سمح لتركيا بإقامة منطقة بين رأس العين وتل أبيض. هل أنت قلق من أن يكرر ترمب الأمر ذاته؟**

– حاليا الظروف اختلفت كثيرا ولم نعد في تلك السنة، حتى الرئيس ترمب نفسه في نهاية فترته الرئاسية قام بإعادة النظر في القرارات التي اتخذها في ذلك الوقت بخصوص وقف الحرب حينها وإلزام تركيا بوقف إطلاق النار، وحتى الكونغرس أصدر بعض الإجراءات وقانون العقوبات في حال لم تلتزم تركيا بعملية وقف إطلاق النار. كانت هناك قرارات إيجابية وحاليا نريد أن يلتزم الرئيس ترمب بالوعود التي قطعها لنا في آخر فترة حكمه (الأولى).

*** وهي؟**

- التزام تركيا بوقف إطلاق النار بشكل عام، وهناك اتفاقات تم إبرامها من خلال نائب الرئيس (مايك بنس) في ذلك الوقت والحكومة التركية وكنا نسميها «اتفاقات أكتوبر». التزام تركيا بهذه الاتفاقات.

*** تعرض الكورد عبر التاريخ لـ«خيانات» امريكية متكررة. هل أنت قلق من «خيانة» امريكية جديدة؟**

- أنا متفائل، وأتمنى أن لا يحصل هذا الأمر.

*** هل تعتقد أن الوجود الامريكي مستمر إلى ما لا نهاية أم إن هناك سقفا زمنيا؟**

- لا أرى ذلك، كما أن الامريكيين يؤكدون دائما أنهم لن يكونوا موجودين إلى الأبد في هذه المنطقة. ولكن أظن أن الأسباب التي أدت إلى دخول الامريكيين إلى سوريا، موضوع الإرهاب و«داعش»، هذه الأسباب لا تزال موجودة، وخطر الإرهاب لا يزال موجودا على كل المنطقة وعلى المصالح الامريكية. أظن أن أسباب وجود القوات الامريكية في هذه المنطقة ما زالت موجودة وبالتأكيد عندما تتم إزالة هذه الأسباب سيرحلون من هذه المنطقة.

*** الإدارة الجديدة قالت لكم إنها يمكن أن تتولى العلاقة مع «التحالف الدولي» ويمكن أن تتولى محاربة «داعش». هل هذا صحيح؟**

- أظن أن هناك طلبا بهذا الخصوص وأظن أنهم مستعدون لهذا الأمر.

*** ما موقفك من أن تكون العلاقة بين الإدارة السورية الجديدةو«التحالف الدولي»؟**

- نحن نريد أن يكونوا هم أيضا جزءا من هذا «التحالف» بحيث نكون مشتركين سويا، فكما تعرف حتى الآن نحن الوحيدون في سوريا ضمن «التحالف» أو فلنقل شركاء مع «التحالف» ونعمل مع «التحالف». نأمل أن يكونوا شركاء في هذا الأمر.

*** هل من الممكن أن تعمل «قسد» و«هيئة تحرير الشام» معا في محاربة «داعش»؟**

- أكيد.

*** هل هناك أي خطوات تنفيذية في هذا الاتجاه؟**

- حتى الآن لا خطوات تنفيذية ولكن من حيث المبدأ يمكننا أن نتعاون سويا في هذا الخصوص.

*** ماذا عن معسكر «الهول»؟**

- حاليا لا يوجد أي تغيير جذري ولا يزال هناك عشرات الآلاف من المدنيين من عوائل «داعش» في هذا المعسكر ونحن نعمل على عمل ما يمكن لإرجاع العائلات إلى بلدانها، كما أن لدينا المواطنين السوريين الموجودين من غرب الفرات، وسابقا مع وجود «البعث» لم يكن بإمكاننا إعادتهم إلى هذه المناطق، حاليا نعمل الآن مع الإدارة الجديدة للتنسيق لإعادتهم إلى مناطقهم في غرب الفرات وهناك تواصل مع الإدارة الجديدة في هذا الخصوص.

تغيرات كثيرة حصلت والأرضية تغيرت كثيرا في الشرق الأوسط والتحالفات تغيرت كثيرا، وأظن أننا مقبلون على نظام إقليمي جديد

*** أنت مرتاح لمستوى التعاون في هذا السياق؟**

- أكيد هو غير كاف، ولكن كبداية جيد.

إيران

*** ماذا عن إيران؟**

- أشكرك حقيقة على هذا السؤال.

*** بصراحة هناك من يقول إن إيران تجهز وتفتح خطوطا لكي تدعم «قسد» ولكي تتعاون مع «قسد» ضد الإدارة الجديدة...**

– هذه الأمور ضدنا ونعرف مصدرها بالتأكيد. ونحن حتى سابقا لم يكن هناك ولا لاحقا ولا حاليا لن يكون هناك مستقبل لعلاقات مع إيران في هذا الخصوص. ونحن حاليا نركز على أن نكون جزءا من الإدارة الجديدة وجزءا من المحادثات السياسية لا أن نكون معارضة كما يتهمنا البعض. كل الأخبار التي ظهرت في ما يتعلق بدعم إيران لقواتنا وحتى الحديث عن محاولات أيضا كلها غير صحيحة، ومقصودة.

*** إذن الجنرال عبدي يقول: إننا لن نتعاون مع إيران ضد الإدارة السورية الجديدة؟**

– أكيد هذا موقفنا الصريح الواضح.

*** كيف ترى النظام الإقليمي الجديد، بعد ١٤ سنة من الحرب في سوريا، وبعد أكثر من عشرين سنة على سقوط نظام صدام (حسين) وهناك حرب غزة وحرب لبنان، وهذا التغيير في سوريا. كيف ترى النظام الإقليمي الجديد؟**

– لا أعرف إن كان هناك نظام إقليمي جديد، ولكن أظن أن تغيرات كثيرة حصلت والأرضية تغيرت كثيرا في الشرق الأوسط والتحالفات تغيرت كثيرا، وأظن أننا مقبلون على نظام إقليمي جديد، ولكن بشكل عام سأقيّمه بشكل إيجابي.

*** قبل أيام كانت ذكرى اعتقال رئيس «حزب العمال الكردستاني» عبدالله أوجلان، هناك حديث عن مبادرة...**

– أظن حسب معلوماتنا حصل نوع من التدقيق بعد مرور ٢٦ سنة على اعتقاله، ونحن الآن بصدد حدوث انفراجة في العلاقات الكردية– التركية وربما يطبق وقف إطلاق النار وتبدأ مرحلة جديدة، أتوقع أن تبدأ هذه المرحلة الجديدة في تركيا بين الحركة الوطنية الكردية الكردستانية بقيادة السيد أوجلان والدولة التركية، وكل هذا سيؤثر على موضوع الكورد في الأجزاء الأربعة من كردستان، وبطبيعة الحال سيؤثر على منطقة الشرق الأوسط في شكل عام، أيضا.

*** القادة الكورد في كردستان العراق قالوا إن النصيحة التي قدموها إلى الجنرال مظلوم عبدي هي التفاوض مع دمشق والتعامل كقوة سورية. هل هذا صحيح؟**

– هذه النصيحة أعتبرها نصيحة إيجابية صادرة عن إخوة وآخذها بعين الاعتبار ونصيحة آخذها بالجدية المناسبة.

*** هل أنت متفائل؟ وكيف ترى مستقبل سوريا خلال سنة؟ وكيف تراه خلال أربع سنوات... الرئيس الانتقالي أحمد الشرع يقول إن الانتخابات يمكن أن تجرى بعد أربع سنوات؟ كيف ترى المسار من الآن إلى أربع سنوات؟**

– أعتبر أن الأربع سنوات فترة طويلة والمرحلة الانتقالية يجب أن تكون أقل من ذلك. لكن بشكل عام أكيد هناك نوع من القلق من جانبنا، ففي السياسة لا أسود وأبيض، لكن نحاول أن نكون متفائلين في هذا الجانب.

*** كيف ستساهمون في بناء سوريا الجديدة؟**

– نحن أبدينا استعدادنا للمشاركة في سوريا الجديدة، وكما تعرف هذه المنطقة لديها إمكانات كبيرة ومن ناحيتنا لدينا خبرة كبيرة بعد أن أسسنا على مدى ١٢ سنة في كافة المجالات. ونحن مستعدون لتقديم هذه الخدمة بالكوادر الإدارية والعسكرية والخبرات الموجودة بشكل عام في منطقتنا لتكون في خدمة بناء سوريا الجديدة. ومن جانبنا سنكون مستعدين، ولكن هذا الأمر بالطبع لا يتم بطرف واحد بل يتعلق بالطرفين.

*** هناك قلق لدى بعض الأطراف في دمشق من أن «الإدارة الذاتية» السورية شمال شرقي سوريا تريد تكرار تجربة إقليم كردستان شمال غربي العراق. هل هذه نيتكم؟**

– ذكرت سابقا أنه لا سوريا هي العراق، ولا شمال شرقي سوريا هو كردستان. الموضوعان مختلفان سواء من الناحية الديموغرافية وحتى من ناحية التقسيم الجغرافي. التجربتان مختلفتان.

بورد الاعلام يستضيف ندوة حول الوضع في غربي كوردستان وسوريا

نظم بورد الإعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٥/٣/١٥، ندوة حول الوضع السياسي والامني في سوريا لنائب سكرتير الحزب الديمقراطي التقدمي الكوردي في سوريا أحمد سليمان، بحضور لطيف نيرويي مسؤول بورد الاعلام ومجموعة من كوادر إعلام الاتحاد الوطني ونخبة من المثقفين وأساتذة الجامعات وممثلي الأحزاب الكوردستانية.

وتحدث نائب سكرتير الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا أحمد سليمان، في محاضرته، عن الوضع السياسي في غربي كوردستان في أعقاب سقوط بشار الأسد، موضحًا تطور الأحداث وصولاً إلى الاتفاقية الموقعة بين أحمد الشرع ومظلوم عبدي، وكذلك إصدار الإعلان الدستوري المؤقت.

كما أكد على أهمية تحقيق الموقف الكوردي الموحد وتشكيل الوفد المشترك من دون إقصاء أي طرف كوردي، مشيرًا إلى موقف الحزب ودوره في هذا السياق.

وأشاد سليمان بالعلاقات الثنائية التاريخية بين الديمقراطي التقدمي والاتحاد الوطني، داعيًا إلى استمرار دعم هذه العلاقات وتعزيز التعاون المشترك. كما أشار إلى أهمية متابعة السياسة الكوردستانية التي أرسى دعائمها الرئيس مام جلال، ودور الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة الرئيس بافل جلال طالباني في توحيد الموقف الكوردي في سوريا، فيما تقدم بالشكر الجزيل لكوادر بورد الإعلام ومسؤوله على تنظيم وإعداد هذه الندوة النوعية الخاصة.

www.marsaddaily.com

حلبجة ومتطلبات تحويل الالم الى الامل

*محمد شيخ عثمان

لاتزال جرائم الانفال وقصف حلبجة بالاسلحة الكيمياوية، التي ارتكبها النظام البعثي الصدامي البائد، تشكل صنفا مختلفا من جرائم القتل والابادة الجماعية لأنها استهدفت بشراسة المدنيين ونفذت وفق خطة مكتوبة للقضاء على مناطق كردية بأكملها والتي صدمت العالم حينها، ولم تذع عربيا وفيما كانت القوات الايرانية متواجدة بقوة في الفاو وجبهات الوسط والجنوب بعمق الاراضي العراقية الا ان النظام البائد لم يستخدم الاسلحة الكيمياوية بهدف الابادة الجماعية والسيطرة على هذه الجبهات كما فعلها في حلبجة متذرعا وجود افراد من القوات الايرانية .

كانت حلبجة واحدة من المدن التي استهدفت بالقتل والهدم عمدا في جريمة لا يليق بأي انسان يملك في نفسه ذرة رحمة أن يسكت عنها، لكن وللأسف مضت تلك الجرائم بقليل من الحديث عنها في الاعلام العربي ولهذا السبب تحديدا لم تحرك رأيا عاما واستمر الطاغية صدام في جرائمه داخل العراق الى أن جاء الحق ليزهق الباطل، فلا العدالة الالهية ولا قوانين الطبيعة تجيز للطغاة والقتلة والمجرمين الاستمرار على نهجهم البربري والمخزي.

حتى الآن، جرح حلبجة شاهد على الجرح الكردي من عداء او تنصل لحقوقهم المشروعة في كردستان ولن يندمل الا بعد اعتراف العراق الجديد بفداحة هذه الجريمة كجريمة إبادة جماعية وتقديم اعتذار حقيقي، وتعويض ضحايا الانفال وحلبجة من ميزانية الدولة الفيدرالية لتبقى درسا بليغا لكل من يحكم العراق بعد الآن كي يدرك فداحة التحدي ومعاداة الحقوق المشروعة للكرد وجميع العراقيين.

إن الاعتراف بالحقوق المشروعة لكردستان التي ثبتت في الدستور العراقي وإزالة جميع آثار التعريب بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور بجرأة وأمانة وشجاعة، وتقدير العامل الكردي في قضايا وأزمات العراق كجزء من الحل وليس طرفا في المشكلة اضافة الى استكمال اجراءات تحويل حلبجة الى المحافظة الـ(١٩) للعراق الجديد، كل ذلك من شأنه أن يدفع الكرد والعالم الحر للاطمئنان بأن هذا الجرح بدأ يندمل وان الالم يتحول الى الامل مع تقديم كل الجهد النبيل من اجل ارساء دعائم محافظة قديرة تستحق معاناة ضحاياها ومواطنيها وليبقى أمام الدولة العراقية مهمة العمل الجدي مع الأسرة الدولية لتبني يوم قصف مدينة حلبجة بالأسلحةِ الكيمياوية كيومٍ عالمي لمناهضة جرائم الإبادة الجماعية، اضافة الى نيل اعتراف المجتمع الدولي بتعريف جرائم الانفال وقصف حلبجة كجريمة ابادة جماعية.

وعلى الصعيد الكردستاني فان اندمال الجرح يتطلب تعزيز وحدة الصف والمصير وارساء دعائم الحكم الرشيد والشراكة الحقيقية في الحكم والقرار لاطراف الحكومة وتحسين الوضع المعيشي والخدمات،مع توحيد الموقف والخطاب ازاء التعامل الدستوري والقانوني بين بغداد واقليم كردستان.